

## الفصل الرابع

### المصادر

١

#### تنوع المصادر

تتنوع المصادر تنوعاً واسعاً ، ومنها ما هو أصيل ومنها ما هو فرعى ثانوى . ويمكن أن نضع فى الأولى بالقياس إلى دراسة شاعر ديوانه ورواية معاصريه لأخباره وكل ما يتصل به ، وبذلك تصبح المصادر الأصلية موزعة على مدونات مكتوبة وروايات مسموعة ، وهى بدورها تكتب وتظل لها قيمتها الشفوية وأنها أخبار شهود عيان ، أبصروها وسجلوها أو سجلها عنهم الرواة .

وترجع أصالة هذا النوع من المصادر إلى أنه أقدم ما عُرف عن الموضوع الذى ندرسه ، وأنه لم يدخله تحوير مع مرور الزمن إلا ما قد يحدث من تحوير طفيف . وعادة يظل فى صورته الأولى دون تعديل أو تحوير . ولنفرض أن مصدراً من المصادر الأصلية تُرجم ، ولم يبق منه إلا ترجمته ، فإن أصالته تضعف ، لأن المترجم ربما حوّر فيه أو عدّل . ومعروف أن بعض الكتب التى تُرجمت من العربية إلى اللاتينية فى العصور الوسطى فقدت أو قُلّ فقدت أصلها العرفى ، وتظل لها قيمتها إلا أن يعثر الباحثون على أصلها ، وحينئذ تهبط قيمة الترجمة اللاتينية إزاء الأصل الأصيل . وطبيعى أن تكون للمصدر الأصيل قيمة رفيعة ، لأنه هو الذى يحمل ما نبحت عنه من الأفكار والمشاعر ، يحملها بصورتها الطبيعية الحقيقية .

ولاريب فى أن أكثر المصادر أصالةً هو ما كتبه المؤلف بيده ، وكذلك ما أملاه وأجاز روايته عنه ، وقد مرّ بنا مدى عناية القدماء بتحتمل الكتب وتوثيقها وما وضعوه لذلك من صور إجازات بالسماع والقراءة والتناول ، وهم بذلك إنما كانوا يريدون من جهة المحافظة على المصادر الأصلية ، ومن جهة ثانية كانوا يريدون التوثيق من هذه

المحافظة وأنه لم يَدْخُل تلك المصادر أى تحريف . وكذلك لم يدخلها أى تنقيح ، فهي لا تزال بصورتها التى تركها عليها المؤلف ، لم تَجْنِ عليها أية يد جانبية ، لا بتشويه ولا بتحسين .

وقدّمُ المصدر جزء لا يتجزأ من أصلته ، ومسألة القدم مسألة إضافية ، فما قد يكون قديماً بالقياس إلى شاعر مثل شوقى فى العصر الحديث قد يُعَدُّ جديداً بالقياس إلى ما يضاف إلى شعراء العصر العباسى مثلاً . فالمدار على الموضوع وصلة المصدر الزمنية به . وقد يكون المصدر حديثاً ، ولكنه يحمل كثيراً من النقول عن القدماء ، مثل الصبح المُنبئى فى الكشف عن حيشة المتنبي للبيدعى المتوفى فى القرن الحادى عشر الهجرى ، فهو حديث من جهة تأليفه ، ولكن يحمل مادة قديمة كثيرة تتصل بالمتنبي وحياته وخصائص شعره ، وإذن يلجئ أن نميز فيه بين ما هو قديم وما هو حديث .

وتدخل فى المصادر الأصلية سجلات الدواوين الحكومية ، وتتضح أهميتها فى التعرف على شخصيات الأدباء المعاصرين الذين عملوا فى الحكومة أو وُظِّفُوا فى الدواوين ، فشاعر مثل حافظ إبراهيم نستطيع أن نعرف على مولده وشهادته وتنقله فى وظائف الدولة وسلوكه من خلال المعارف عنه فى سجلته الديوانى . وما يدخل فى تلك المصادر عند الكتاب ما نشره فى الصحف والمجلات من مقالات ، فكتاب مثل محمد حسين هيكل تفيد الكتابة عن أدبه أكبر فائدة من الرجوع إلى مقالاته فى صحيفتى السياسة اليومية والسياسة الأسبوعية ، للتعرف على أفكاره وآرائه والنفوذ إلى ما يمكن أن يكون قد حدث عنده من تطور فى أدبه وأساليبه وآرائه ومبادئه . ويدخل فى المصادر الأصلية مسودّات الشعراء ، وهى بالغة الأهمية لأنها ترينا مدى تنقيحهم لأشعارهم إن كانوا قد نصحوا فيها ومدى حبسهم بالألفاظ والكلمات ، وهذه المسودّات حرة بأن تكون الحقائق الأدبية الخاصة بصاحبها والتى نستخلصها منها صحيحة ما دام قد خلّفها من ورائه ، أما حين نطلب إلى شاعر أن يعطينا مسودّة لبعض قصائده ويلبّى طلبنا فقد يصنع من أجلنا مسودّة خاصة ، وحتى لو لم يصنعها فإن مجرد انتخابه لإحدى مسودّاته قد يكون مضللاً لنا فيما نُسقطه عليه

من أحكام أو نَسَمُهُ به من خصائص . ولذلك كان ينبغي الاحتياط في طلب المسوّدات من الشعراء الأحياء . وبالمثل ما يُفَضُّون به كتابياً من آراء في عمل شعرهم وتنقيحه قد يكون بدوره لا يعبر عن الحقيقة تعبيراً دقيقاً .

ومن المصادر الأصلية المذكرات واليوميات ، ومنها ما هو عام مثل مذكرات محمد حسين هيكال التي كتب فيها عن السياسة المصرية في النصف الأول من القرن الحاضر ، إذ كان أميناً للجنة التي وضعت الدستور المصري لسنة ١٩٢٢ ، وشارك في أحداث السياسة المصرية من حينئذ حتى قيام ثورتنا المجيدة لسنة ١٩٥٢ ، فطبعي أن تكون هذه المذكرات مصدراً أساسياً في الكتابة عنه أو قل مصدراً أصيلاً ، إذ لا تُعَرَّفُ آراؤه السياسية ولا الدور السياسي الذي نهض به دون الاطلاع عليها اطلاعاً كافياً . وقد تكون اليوميات والمذكرات خاصة بالأديب على نحو ما يلاحظُ فيما دبَّجه بعض الأدباء من ترجمات شخصية لأنفسهم كما هو معروف عن أحمد أمين في كتابه «حياتي» وطه حسين في كتابه «الأيام» . وبمقدار بَوح الكاتب عن حياته وأحداثها وتجاربها وكل ما عاناه فيها ، غير مستتر ولا مُخَفَّ شيئاً من حقائقه تكون قيمة يومياته ومذكراته وما يصنع لنفسه من ترجمة ذاتية . وهو إذا عمى فيها الحقائق أو موَّهها أصبحت لا جدوى لها ، بل أصبحت عديمة القيمة .

ويدخل في المصادر الأصلية الأغاني الشعبية حين نتحدث عن أدب أمة من الأمم ومثلها القصة والأقاصيص الشعبية لأنها جميعاً تصوِّر لنا طوابع الأمة وعاداتها وتقاليدها وصوِّرت تعبيرها عن أفراسها وأحزانها وآلامها وأعراسها ، وحتى قصة ، أو قل ملحمة مثل ملحمة عنتره حين نعرف أنها أُلْفَت في القاهرة للعهد الناطقي ، ثم أخذت تتطور بمصر حتى أصبحت ملحمة العرب في حروبهم مع أعدائهم على مر التاريخ حتى عصر المماليك نستطيع أن نميز فيها بين ما هو حقيقي وما هو أسطوري ، وأن نعرف العادات والتقاليد الحربية في أزمته تأليفها وما كان يطوف بالناس من آمال وما كان يراودهم من حُبِّ للمغامرات ، وقد نقف من خلالها على شيء من السلوك الأخلاقي والاجتماعي .

أما المصادر الثانوية الفرعية فهي كثيرة ، وعادة تُعَدُّ الدواوين الشعرية

مصادر أصلية ، أما ما يروى منها في كتاب فيعد فرعياً ، فمثلا ديوان جرير برواية ابن حبيب يُعدّ مصدراً أصيلاً ، وما أخذ منه ورُويَ في كتب النحو مثلاً أو في كتاب الأغاني يعد ثانوياً أو فرعياً ، لأن الراوى قد يغير فيه كلمة نَسِيَهَا وقد يغير شطراً . وكان المغنون أحياناً يضيفون إلى بعض المقطوعات أبياتاً يستحسنونها أو يرون نظمها وإضافتها ، ولذلك كان ينبغي الاحتياط إزاء ما يروى صاحب الأغاني من أشعار الشعراء . أما ما يرويه من أخبار الشعراء فيُعدّ فيه مصدراً أصيلاً ، لأنه رواه عن معاصرين لهم ، وهو بذلك يحمل أقدم المصادر التي بين أيدينا فيما يختص بأخبارهم حتى ليصبح في أحوال كثيرة المصدر الوحيد .

وتُعدّ في المصادر الثانوية كل المصادر المتأخرة عن المصادر الأصلية ، فمثلا تراجم الشعراء العباسيين في القرنين الثاني والثالث للهجرة حين يُعسَى بها كتاب متأخر مثل مسالك الأبصار لابن فضل الله العمري يُعدّ مصدراً ثانوياً بالقياس إلى كتاب الأغاني للأصبهاني . وأهمية هذا المصدر وأمثاله من المصادر الثانوية أنها قد تحمل اقتباسات من مصادر أصلية ، وقد تدلنا على مصادر مهمة مفقودة ، وتزوّدنا ببعض نقول عنها ، وبذلك تضع تحت أعيننا مادة جديدة نفيد منها في بحوثنا المختلفة . على أنه ينبغي ألا نثق بأخبارها تَوّاً ، فقد تحمل أخباراً متهمّة تضللنا في الحكم على الشاعر أو الأديب ، ومن أجل ذلك يحسن دائماً مقارنة ما فيها من أخبار وحقائق أدبية بالمصادر الثانوية الأخرى للتأكد من صحتها .

ويدخل في المصادر الثانوية بالقياس إلى دراسة الشعراء كل ما يساعد على فهمهم وفهم أشعارهم ، وبذلك تدخل شروح دواوينهم وتدخل الكتابات التاريخية والاجتماعية والثقافية التي تصور لنا روح العصر الذي عاشوا فيه ، وهي تتفاوت في أهميتها ، فمنها ما يصبح ضرورياً للبحث ، حتى ليُعدّ مادة أساسية من مواده . وهل نستطيع أن نفهم زياداً وخطابته ، أو الحجاج وخطبته دون أن نتمثّل عصرهما وأحداثه التاريخية تمثلاً دقيقاً ؟ وبالمثل لا نستطيع أن نفهم المتنبي دون أن نعرف الظروف الثقافية والاجتماعية والتاريخية والسياسية التي تتلبّ فيها وتنفس ، مما يضطرنا إلى الرجوع إلى مصادر شتى في عصره ، حتى نفقه شعره فقهاً دقيقاً ونستطيع تفسيره وتحليله .

### استخدام القدماء للمصادر

مرّ بنا في غير هذا الموضوع أن الرواية الشفوية ظلت غالبية على كثير من المعارف في التشريع الإسلامي وغير التشريع، وأن الحديث النبوي ظل يُروى على مدى الحقب والأزمان ، وأن هذا الطابع للرواية ظل مسيطراً على التأليف أجيالاً متعاقبة . وبذلك كانت المشافهة – وظلت – المصدر الأول المعتمد بين العلماء حتى بعد انتشار التدوين واستقراره . فالأساس أن يأخذ التلميذ عن أستاذه مستمعاً منه وروايّاً عنه ، وخاصة في المعارف الشرعية والأدبية واللغوية والتاريخية . وأعدّ ذلك من قديم إلى أن تظهر فكرة السند الذي يوضع أمام الخبر ، وهو يعنى إثبات الشاهد الأول الذي سمع الخبر ، ثم من حمّله عنه من جيل إلى جيل . فالرواية للحديث مثلاً من القرن الثالث الهجري لا بد أن يذكر الرواية بينه وبين الراوي الأول الذي سمعه من الرسول عليه السلام ، ويسمعه منه تلاميذه ، فيروونه ، ويظل يحمله جيل إلى جيل ، وبذلك طالت أسانيد الحديث . وهذا نفسه حدث في الأخبار التاريخية على نحو ما يصف ذلك تاريخ الطبري . فكل خبر يُسَمَّع بسند . وما نزال ننتقل من سند إلى سند ، وقد يحمل الخبر أكثر من شاهد ويحمله عنهم رواة متعاقبون ، وبذلك تعددت صورة الخبر الواحد وتعددت أسانيد . وبالمثل نجد أبا الفرج الأصبهاني يحول كتابه « الأغاني » إلى أخبار مُسندة إلى رواياتها . فكل خبر وكل شعر معه روايته على مر الأجيال . وكذلك صنعوا برواية اللغة والنحو ، فأسندوا فيهما لكل عالم روايته أو رأيه ، وإن لم يتمسكوا بنظام السند الدقيق . ولا شك في أن هذه العناية بالرواية والمشافهة جعلت المادة التي يحملونها حيّة ، إذ لسان يحملها عن لسان ، وكأنا ينطقها صاحبها بلسانه ، مهما تطاولت الحقب .

وهذه المصادر الحية أو الشفوية هي أولى المصادر في الأدب واللغة ، وقد عني بها القدماء كما قدمنا عناية واسعة ، فكل خبر وكل رأى وكل شعر وكل نص يُذكر رواته ومن سمعوه من شهود العيان ، ويأخذ هذا شكل سيول متلاحقة

حتى بعد العناية بالتدوين والتصنيف ، وما الكتب المدوّنة الأولى إلا مجموعات من روايات ، تتوالى في صفوف من الشهود . ويكفي أن نرجع إلى كتاب الأغاني الذي يبلغ واحداً وعشرين مجلداً ضخماً فسنراه مجاميع هائلة من أسانيد ، فع كل شعر وكل خبر السند الشاهد على صحتها وصدقها ، بقدر ما استطاع أبو الفرج أن يؤدي الأمانة العلمية في ذلك . ومثل صنيعه صنيع القالي في كتابه الأمالي . فالرواية والمشافهة دائماً أساس في كل ما يدون العالم في اللغة أو على الأقل أساس في أكثر ما يؤلف ويصنّف . وكان ذلك دافعاً لهم على شدة التحري في السماع ودقة الضبط للغة وللأشعار ، كما كان دافعاً لهم على التلمذة على الأساتذة النابهين وأن يحافظوا على المادة العلمية بصورها وهيأتها وكل ما تمتاز به من سمات خاصة ، لفظية وغير لفظية .

وجعلهم هذا الصنيع منذ أول الأمر يثنهون لفكرة المصادر ، فكل خبر معه مصدره ، وكل كلمة معها مصدرها ، عناية لم تحفظَ بها لغة ولا أدب كما حظيَ الأدب العربي ولغته . وقد أخذت تتكوّن فيهما طبقات من الحفظات للروايات على شاكلة طبقات المحدثين ، ويصور ذلك السيوطي في مُزهره ، فيقول : « وظائف الحافظ في اللغة أربعة ، أحدها — وهو أعلاها — الإملاء . . . وطريقته في الإملاء كطريقة المحدثين سواء : يكتب المستملي أول القائمة : مجلس أملاه شيخنا فلان بجامع كذا في يوم كذا ، ويذكر التاريخ ، ثم يورد المملي بإسناده كلاماً عن العرب والفصحاء فيه غريب يحتاج إلى التفسير ، ثم يفسره ، ويورد من أشعار العرب بأسانيده ومن الفوائد اللغوية بإسناد وغير إسناد ما يختاره . وكان هذا في الصدر الأول فاشياً كثيراً ، ثم مات الحفظات وانقطع إملاء اللغة والشعر . . . وآخر من علمته أملى على طريقة اللغويين أبو القاسم الزجاجي وله أمال كثيرة في مجلد ضخم ، وكانت وفاته سنة تسع وثلاثين وثلثمائة » .

والسيوطي يبالغ في اختتامه لطبقة اللغويين المُسلمين بالزجاجي ، فقد ظل الإملاء بعده على نحو ما هو معروف عن أمالي القالي المتوفى سنة ٣٥٦ وأمالي المرتضى المتوفى سنة ٤٣٦ . ومنذ القرن الثالث الهجري يزدهر تصنيف الكتب ، ويظلّ التصنيف في اللغة والأدب مطبوعاً بطوابع الإملاء والرواية الشفوية والعناية بالأسانيد ،

على نحو ما يلقانا في كتاب الأغاني للأصبهاني ، وقد أشرنا إلى ذلك مراراً . وأخذت تظهر عند المصنِّفين في اللغة والشعر وغيرهما عناية شديدة بذكر المصادر الأساسية التي اعتمدوا عليها في تأليف مصنِّفاتهم مع عنايتهم مع ذلك بالأسانيد التي تحملها إلى أقصى حد ممكن ، إذ هي المصادر الأصلية الأولى التي ينبغي دائماً الرجوع إليها ، وانظر مثلاً مقدمة معجم أبي منصور الأزهري المتوفى سنة ٣٧٠ والذي سماه تهذيب اللغة فستره يعرض لقارئه أئمة اللغة الذين اعتمد عليهم في مادة كتابه متحدثاً عن حياتهم بإيجاز وعن آثارهم اللغوية التي انتفع بها ، وقد بلغوا أربعة وثلاثين إماماً ؛ في مقدمتهم الخليل بن أحمد الذي تبعه في ترتيب معجمه على مخارج الحروف . ونصّ على سبعة بجانبهم طعن في روايتهم لما دونوا في كتبهم من السقيم والمصحَّف والمحرَّف ، وذكر بين هؤلاء المتهمين ابن دريد والليث بن المظفر وأحمد بن محمد البشتي ، وسجل على الأخير طائفة من أخطائه . ثم يقول مبيّناً دقته : « ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صحَّ لي سماعاً منهم أو رواية عن ثقة أو حكاية عن خطّ ذي معرفة ثاقبة اقترنت إليها معرفتي ، اللهم إلا حروفاً وجدتها لابن دريد والليث بن المظفر في كتابيهما ، فبيّنت شكّي فيها وارتباني بها ، وستراها في مواقعها من الكتاب ووقفي فيها » . وواضح أن الأزهري اشترط على نفسه أن لا يدون في كتابه إلا ما سمعه عن العرب شفاهاً ، وكان قد أقام في بواديهم مدة من الزمن ، وإلا ما رواه عن الثقات عن شيوخهم من سماهم من أئمة اللغة ، أو عن بعض كتب هؤلاء الأئمة التي سماها في التعريف بهم في مقدمته مشروطاً فيها أن تكون مكتوبة بخط أحد علماء اللغة الثقات . ويزيِّف ، كما أسلفنا ، كتابات سبعة من اللغويين ذاعت كتاباتهم في الناس ، ويعترف بأنه روى عن اثنين منهم حروفاً هما الليث تلميذ الخليل الذي قيل إن معجم العين المنسوب إلى أستاذه من صنعه ، وابن دريد صاحب معجم الحمهرة ، ويقول إنه أورد هذه الحروف مع بيان اتهامها لها في مواضع إيرادها المختلفة . وعلى هذا النحو عيّن الأزهري مصادره مبيّناً الوثيق منها وأنه كوّن منه مادته ، كما بيّن المتهم الذي نقل عنه بعض حروف يسيرة .

وكلما تقدمنا مع الزمن وجدنا اهتماماً بالغاً بالمصادر ، ومن يرجع إلى كتاب

المختص في اللغة لابن سيده المتوفى سنة ٤٥٨ - وهو معجم موزع على الموضوعات والمعاني - يجده يذكر في مقدمته مصادره التي استقى منها مادة كتابه ، وعلى رأسها كتب الأصمعي المتوفى سنة ٢١٥ ، وخاصة كتبه في السلاح والإبل والحيل ، وقد نشر « هفتر » الكتابين الأخيرين كما أسلفنا في غير هذا الموضع ، ومثل هذه الكتب كتب أبي زيد معاصره في الغرائز والجرائم ، وكتب أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني المتوفى حوالي سنة ٢٥٠ وتتناول الأزمنة والحشرات والطير ، وكتابا أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٣ : غريب الحديث ، والمصنّف وهو في ألف باب ، ويحتوي مائتين وألف شاهد ، وهو أول معجم عربي كبير رُتب على الموضوعات مثل كتاب المختص تماماً . ويذكر ابن سيده من مصادره أيضاً كتب ابن شميل المتوفى سنة ٢٠٣ من مثل كتاب الصفات وكتاب غريب الحديث ، وكتب ابن الأعرابي المتوفى سنة ٢٣١ من مثل كتاب النوادر وكتاب أبيات المعاني وكتاب أسماء الحيل ؛ وكتب يعقوب بن السكيت المتوفى سنة ٢٤٣ وعلى رأسها كتاب إصلاح المنطق المنشور بدار المعارف ، وكتاب الألفاظ وقد نُشر له تهذيب في بيروت ، ويذكر الأزهرى في مقدمة معجمه أن الكتاب كان يقع في ثلاثين جزءاً . ومن الكتب الأخرى لابن السكيت التي اعتمد عليها ابن سيده كتاب الفرق ، وهو مذكور في كتاب المعرب للجواليقي ، وكتاب الأصوات ، وكتاب الزبرج ، وكتاب المنى والمكنى والمبنى والمؤنسى وهو مذكور في الزهر ، وكتاب المد والقصر أو الممدود والمقصود وذكر ابن جنى في الخصائص أن له عليه شرحاً ، وكتاب معاني الشعر أو أبيات المعاني وهو مذكور في الخزانة . وما يذكره ابن سيده كتب أبي حنيفة الدينوري المتوفى سنة ٢٨٢ ، وتتناول النبات والأنواء ، وكتابا ثعلب المتوفى سنة ٢٩١ : النصيح وقد شرحه العلماء شروحاً كثيرة ، وكتاب النوادر . ويضيف ابن سيده إلى ذلك كتب المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ من مثل المذكر والمؤنث وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه ، وكتب ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ من مثل كتاب الأشربة وكتاب معاني الشعر وكتاب الأنواء وكتاب غريب القرآن وكتاب غريب الحديث وكتاب الميسر والقдах ، وكتب اللحياني المتوفى في القرن الثالث الهجري في اللغة . وكتب كراع على بن الحسين الرؤاسي المتوفى

سنة ٣١٧ من مثل كتاب المنضد في اللغة ومختصره المجرّد . ويذكر ابن سيده من كتب اللغة ومعجمها التي استعان بها في تصنيف كتابه معجم الجمهرة لابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ ومعجم العين المنسوب إلى الخليل . ويذكر أيضاً كتاب البارع لأبي علي القالي المتوفى سنة ٣٥٦ وهو كتاب كبير في اللغة ، وكتاب الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨ . ويقول إنه حلّى كتابه بما اشتمل عليه كتاب سيبويه من اللغة المعلّلة الممثّلة ، وبكتابات أبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ ويذكر منها كتابه الإيضاح ، وكتاب الحجّة في علل القراءات السبع الذي شرح فيه علل تلك القراءات كما دونّها أستاذه ابن مجاهد في كتابه السبعة ، وكتابه الأغفال فيما أغفله الزجاج في حروف المعاني ، وكذلك إملأته المنسوبة إلى البلدان التي أملاها أو صنّفها فيها مثل الحلبيات والقصصيات والبغداديات والشيرازيات والبصريات والعسكريات . ويذكر أيضاً بين مصادره شرح السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ لكتاب سيبويه وهو شرح ضخّم مشهور لعله أهم شروح الكتاب ، كما يذكر كتب ابن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ ويقول إنه قرأ كل ما سقط إليه منها مثل التمام في شرح شعر الهذليين وكتاب العرب وكتاب الخصائص وكتاب سر الصناعة وكتاب المتعاقب وشرح شعر المتنبي وتفسير شعر الحماسة . ويجعل ختام مصادره كتب أبي الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة ٣٨٤ وهي كتاب الجامع في تفسير القرآن ، وكتاب المبسوط في شرح كتاب سيبويه ، وهو شرح مشهور، وشرح موجز أبي بكر بن السّريّ بن السراج المتوفى سنة ٣١٦ ولعله يريد بموجزه كتابه المعروف باسم الأصول في النحو ، وهو في أبوابه وفصوله . ويجانب ذكر ابن سيده لهذه المصادر الكثيرة التي كوّن منها مادة كتابه يقفنا على ما ينقصها ، أو على الأقل ما ينقص الكثير منها من عدم النص على اللغات وعدم التفرقة بين الواوي والباي في الألفاظ وكذلك بين القلب والإبدال وبين ما هو جمع وما هو اسم جمع ، ويقول إن كثيرين من اللغويين لا يحققون في حديثهم عن اشتقاق الكلمات ولا يعنون ببيان التأنيث والتذكير والمقصور والممدود ؛ وقد يستشهدون على كلمة بيت ليس فيها شيء منها إلا ما قد يتصوره الوهم ، ويقول إنه سيقدم في كتابه الأعم فالأعم على الأخص فالأخص ، وأنه سيأتي بالكليات قبل الجزئيات وأنه سيبتدىء بالجوهر ثم

يذكر الأعراض إلى غير ذلك مما يفيض في بيانه . ونحن إنما يهمنا حديثه عن مصادره ، وأنه لم يكد يترك شيئاً منها إلا سجله ونصّ عليه ، وكثير منها كان يتألف من مجلدات ضخمة ، أفنى عمره في قراءتها واستيعابها وتمثلها أروع تمثل .

وكان ابن عبد البر النُصْرِيُّ القرطبي الحافظ الكبير المتوفى سنة ٤٦٣ يعاصر ابن سيده ، ومن أهم مصنفاته كتاب « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » وكتاب « الدرر في اختصار المغازي والسير » الذي عرضنا له في غير هذا الموضع ونراه يعني في الكتابين بذكر مصادره ، وقد أجملها في الكتاب الثاني ، وفيه يسوق رواياته لسيرة ابن إسحق المتوفى سنة ١٥٠ مفصلاً لها قائلاً : « ما كان في كتابنا هذا عن ابن إسحق فروايننا فيه عن عبد الوارث بن سفيان ، عن قاسم بن أصبغ ، عن محمد بن عبد السلام الخشني ، عن محمد بن البرقي ، عن ابن هشام ، عن زياد البكائي ، عن محمد بن إسحق . وقراءة مني أيضاً على عبد الله بن محمد بن يوسف ، عن ابن مفرّج ، عن ابن الأعرابي ، عن العطاردي ، عن يونس بن بكير ، عن ابن إسحق . وقراءة مني أيضاً على عبد الوارث بن سفيان ، عن قاسم بن أصبغ ، عن عبيد بن عبد الواحد البزار ، عن أحمد بن محمد بن أيوب ، عن إبراهيم بن سعد ، عن ابن إسحق » . وواضح أنه لم يكتف في سيرة ابن إسحق بقراءتها مكتوبة بل مضى يأخذها شفاهاً عن جليّة الرواة ، حتى تكون خالية من كل تصحيف وتحريف ، ولم يأخذها عن طريق واحد . بل تتبع طرقها الثلاثة التي انتشرت بها ، وهي طريق ابن هشام المعروف باسم سيرة ابن هشام وقد طبعت في عصرنا مراراً ، وطريق يونس بن بكير وبمكتبة القرويين بفاس مخطوطة من هذا الطريق ، ثم طريق إبراهيم بن سعد ، وبذلك كانت أمامه ثلاثة طرق أو ثلاث روايات لسيرة ابن إسحق ، ليقابل بينها ويقارن ، ويختار ما يرجحه عن بيئته من هؤلاء الأعلام الذين روى السيرة جيلاً بعد جيل حتى انتهت إليه . ويذكر ابن عبد البر أنه اعتمد أيضاً على كتاب المغازي لموسى بن عقبة المتوفى سنة ١٤١ ويوضح ذلك قائلاً : « وما كان في الكتاب عن موسى بن عقبة ، فقرأته على عبد الوارث بن سفيان واحمد بن محمد بن أحمد ، عن قاسم ، عن مطرف بن عبد الرحمن بن قيس ، عن يعقوب ، عن ابن فليح ، عن موسى بن عقبة ، ولي في ذلك روايات

وأسانيد مذكورة في صدر كتاب الصحابة وهو يريد كتابه « الاستيعاب » وفيه يقول إن مارواه عن موسى بن عقبة فن طريقين : أحدهما هذا الطريق ، عن يعقوب عن ابن فليح ، والثاني عن خلف بن قاسم عن أبي الحسن عن أبي العباس بن محمد ابن عبد الغفار يعرف بابن الوان المصري عن جعفر بن سليمان التوفلي عن إبراهيم ابن المنذر الخزاعي عن محمد بن فليح ، عن موسى بن عقبة . والطريقان جميعا أخذهما ابن عبد البر قراءة على شيوخه الأثبات. ويقول إنه اعتمد كذلك على كتاب المغازي للواقدي المتوفى سنة ٢٠٧ ويذكر أن « في الفهرسة » روايته لهذا الكتاب ، والفهرسة سجل يدون فيه العلماء رواياتهم للكتب عن أساتذتهم بأسانيد مختلفة ، ويوضح حمله لهذا الكتاب في مقدمة الاستيعاب قائلا : « أخبرني به خلف عن قاسم ، عن أبي الحسن ، عن أبي العباس بن الوان عن جعفر بن سليمان التوفلي » ، عن إبراهيم بن المنذر الخزاعي ، عن الواقدي . وهذه المصادر جميعا هي المصادر الأساسية حتى اليوم للسيرة النبوية ومغازي الرسول صلى الله عليه وسلم ، وضعها ابن عبد البر أمامه مصابيح تهديه في كتابته عن السيرة ومغازيها ، بعد أن استوثق من روايتها على خير وجه علمي ممكن . ويذكر بين مصادره كتابا لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب النسائي البغدادي وهو - كما مر بنا - من تلاميذ أحمد بن حنبل توفي سنة ٢٧٩ ويقول إنه رواه عن عبد الوارث عن قاسم ، عن ابن أبي خيثمة ، ومعروف أنه كان له كتاب التاريخ الكبير في تعديل الرواة وتجريحهم ، ويبدو أنه كان له أيضا كتاب في السنن والحديث ، إذ يروي ابن عبد البر في كتابه أحاديث مختلفة عنه . وقد روى أحاديث من غير طريقه ، ولكنه لم يُعْنِ ببيان كتبها ، لأنه عُني مع كل حديث ببيان سنده وكأنه عد السند نفسه مصدرا واضحا لروايته ، على نحو ما صنع بحديث جابر في حجة الوداع فقد رواه بطريقين ، ويطابق ثانيهما رواية مسلم في صحيحه وأبي دواد في سننه ، ولم يذكرهما اكتفاء بشهرة هذا الطريق بين العلماء ، إذ لم يكن في عصره عالم أو حافظ لا يعرفه .

وكلما دار الزمن بنا دورة رأينا اهتمام العلماء بالمصادر بيزداد ، توثيقا لما يؤلفون ويصنفون ، ونقف قليلا عند ياقوت الحموي في كتابيه « معجم الأدباء » ومعجم

البلدان» فإن من يرجع إلى كتابه الأول يجده يسجل في مقدماته كثيراً من المصادر التي اعتمد عليها في تأليفه مما يتصل بتراجم اللغويين والنحاة، وذكر في ثناياه بعض مصادره، وبالمثل صنع في كتابه «معجم البلدان» بل لقد أسهب إسهاباً طويلاً في بيان مصادره فيه، وهو يفصل القول فيها على هذا النمط: «قد صنّف المتقدمون في أسماء الأماكن كتباً، وبهم اقتدينا، وبهم اهتدينا، وهي صنفان: منها ما قصد بتصنيفه ذكر المدن المعمورة والبلدان المسكونة المشهورة، ومنها ما قصد به ذكر البوادي والقفار، واقتصر على منازل العرب الواردة في أخبارهم والأشعار... فأما من قصد ذكر العمران فجماعة وافرة، منهم من القلماة والفلاسفة والحكماء أفلاطون وفيثاغورس وبطليموس وغيرهم كثير من هذه الطبقة، وسموا كتبهم في ذلك جغرافياً... ومعناه صورة الأرض، وقد وقفت لهم منها على تصانيف عدة جهلت أكثر الأماكن التي ذُكرت فيها وأبهم علينا أمرها، وعُدت، لتطاول الزمان فلا تُعرف». وواضح أنه يبدأ مصادره بالمصادر اليونانية التي وضع العرب على أساسها كتبهم الجغرافية، ويقول إنه قرأ عدة منها، غير أن الأماكن التي ذُكرت فيها انبهمت أو عفت آثارها لطول الزمان بينه وبين جغرافي اليونان القدماء. ورجوع ياقوت إلى هذه المصادر اليونانية المترجمة يشبه رجوعنا إلى المصادر الأجنبية في الموضوعات المتصلة بها. ويذكر بعقبها الجغرافيين الإسلاميين الذين عُنوا بالبلاد والممالك وعَيَّنوا مسافة الطرق والمسالك، ولا يكاد يكون هناك جغرافي إلا ويذكره، فهو يذكر ابن خرداذبة، وأحمد بن واضح اليعقوبي والجيهاني وابن الفقيه وأبا زيد البلسخي والإصطخري وابن حوقل والبشاري صاحب أحسن التقاسيم والحسن بن محمد المهلب وابن أبي عَوْن البغدادي وأبا عبيد البكري صاحب كتاب المسالك والممالك. ثم يذكر من صبوا عنايتهم على جغرافية جزيرة العرب ومنازلها البدوية، من مثل الأصمعي، ويقول إنه ظفر بكتابه رواية لابن دريد عن عبد الرحمن بن أخي الأصمعي عن الأصمعي، ومثل هشام بن محمد الكلبي في كتابه اشتقاق البلدان وأبي عبيد السكوني والحسن بن أحمد الهمداني في كتابه جزيرة العرب، وأبي محمد الأسود الغنجداني في كتابه مياه العرب، وأبي زياد الكلابي في نوادره ويقول إن فيها قدرًا صالحاً وقفت

على أكثره، ثم محمد بن إدريس بن أبي حفصة في كتابه مناهل العرب والزمخشري في كتاب لطيف له في ذلك وتلميذه أبي الحسن العمري وما زاده على كتاب أستاذه. ويذكر أن لأبي عبيد البكري في أماكن جزيرة العرب كتاباً سماه «معجم ما استعجم من أسماء البقاع» ويقول إنه لم يره على الرغم من بحثه طويلاً عنه. ثم يقول إنه نظر أيضاً في كتاب ما اختلف واثتلف من أسماء البقاع للحازمي، وكان عجبته شديداً حين رآه مُقْتَبَساً من كتاب ألفه أبو الفتح نصر بن عبد الرحمن الإسكندري النحوي، وهو بنفس الاسم أو العنوان: «ما اختلف واثتلف من أسماء البقاع» وينوه بهذا الكتاب ويقول إنه تأليف رجل ضابط قد أنفد في تحصيله عمراً وأحسن فيه عيناً وأثراً، وكل ما نقله منه قد نبهه إليه وأحاله عليه، حتى لا يضيع نصبه ولا يخجل ذكره. ثم يقول إنه بالإضافة إلى هذه الكتب الجغرافية المدونة التي اعتمد عليها في مادة كتابه رجع إلى دواوين العرب القدماء والعباسيين، ناقلاً منها ومن تواريخ أهل الأدب والمحدثين، كما نقل من أفواه الرواة ومن تفاريق الكتب. وسجل بجانب ذلك كله مشاهداته في رحلاته وأسفاره. وعلى هذه الشاكلة لم يترك ياقوت مصدراً اطلع عليه وأفاد منه إلا ذكره. وذكر أيضاً مصدرين آخرين هما سماعه من العلماء الثقات الذين يسميهم الرواة، ثم رحلاته في البلاد العربية وتطوافه فيها ومشاهداته وهي مصدر جغرافي حي، إذ يتحدث عن كثير من البلدان حديث المعين المشاهد. ونراه في كل بلد كبير يذكر من نشأوا بها وعاشوا فيها من جليل العلماء والأدباء كُتَّاباً وشعراء، مما يضاعف قيمة كتابه ويجعله مصدراً من مصادر الأدب ورجاله وكثيراً ما يذكر بعض الأشعار في البلدان وفي أسماء البقاع ومناهل المياه.

ونعرض لمثل من كتب تفسير القرآن الكريم هو البحر المحيط لأبي حيان المتوفى سنة ٧٥٤ ونراه حريصاً في مقدمته له على ذكر مصادره التي صنّف منها مادته الغزيرة، وهي مادة اتصلت بعلوم مختلفة، وهو يُحْصِي المصادر المتصلة بكل منها، أما في علم اللغة فيذكر كتاب الفصيح لثعلب ومعجمي المخصص والحكم لابن سيده وتهذيب اللغة للأزهري والموعب لتمام بن غالب المعروف بابن التيمي والجامع لأبي عبد الله بن جعفر القيسراني المعروف بالقرآز، ومعجم

الصَّحاح للجوهري والبارع لأبي علي القالي ومجمع البحرين للصاغاني ، ودواوين طائفة من الشعراء الجاهليين وكتاب الأفعال وتصاريفها لكل من ابن القُوطِيَّة وابن طريف والسرَّ قُسْطِيَّ وابن القَطَّاع . ويذكر في علم النحو كتاب سيويه وكتاب المتع في التصريف لابن عصفور وكتاب التسهيل لابن مالك . ويقول إنه أخذ هذا الفن على أستاذه أحمد بن إبراهيم بن الزبير المتوفى سنة ٧١٠ . ويذكر في علم البيان والبديع مقدمة ابن النقيب المصري المتوفى في القرن السابع لتفسيره العظيم وكانت في مجلدين ، ومنهاج البلغاء لحازم القرطاجني ، ويقول إنه درس هذا الفن أيضاً على أستاذه ابن الزبير . ويُحْصَى في الحديث النبوي طائفة من أمهاته مثل صحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود وسنن النسائي وسنن ابن ماجه والجامع للترمذي ومسند الشافعي ومسند الطيالسي ومسند الدارمي وسنن الدارقطني ومعجم الطبراني الكبير ومعجمه الصغير ومستخرج أبي نُعَيْمٍ على مسلم . ويذكر في أصول الفقه كتاب المحصول لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي وكتاب الإشارة لأبي الوليد الباجي ، ويقول إنه أخذ هذا الفن عن أستاذه ابن الزبير وفضل بن إبراهيم المعافري . ويشير هنا إلى آخرين من أساتذته درسوا هذا العلم وأسهموا بالتأليف فيه . ويقول إنه درس علم الكلام على الشيخ شمس الدين الأصبهاني . ويذكر في علم القراءات كتاب الإقناع لابن الباذش في القراءات السبع وكتاب المصباح لأبي الكرم الشهرزوري في القراءات العشر ويقول إنه قرأ القرآن بقراءاته السبع في غرناطة على ابن الطَّبَّاع وعبد الحق بن علي الأنصاري . كما قرأه بقراءاته الثمان بغير الإسكندرية على ابن المربوطي ، وبالقاهرة على الشيخ فخر الدين المليجي ، ويقول إن له في القراءات منظومة في ألف بيت وأربعة وأربعين . ثم يعرض لكتب التفسير ويشيد بتفسير الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ وتفسير عبد الحق بن عطية المتوفى سنة ٥٤١ . ثم يعين من روى عنهم التفسيرين . أما تفسير الزمخشري فأخذه عن أستاذه ابن الزبير قراءة وإجازة . ويقول إنه أخبره به عالماً أبو الحسن المقدسي عن أبي طاهر الخشوعي . وأما تفسير ابن عطية فأخذه عن أبي علي الحسن بن عبد العزيز القرشي قراءة منه عليه لبعضه ومناولة عن الحافظ أبي الربيع سليمان بن موسى الكلاعي ، عن ابن حبيش الذي قرأه جميعه على مصنفه ، وأخذه أيضاً عن أبي الحسن محمد بن أبي عامر يحيى بن

عبد الرحمن الأشعري إجازة كتبها له بخطه بفرناطة ، عن أبي الحسن علي بن أحمد الغافقي بقرطبة عن ابن عطية . ويقول إنه اعتمد في أكثر نقوله في كتابه على كتاب التحرير والتجوير لأقوال أئمة التفسير لابن النقيب وكان في مائة مفر . وواضح أن أبا حيان يعين من أخذ عنهم علوم النحو والبيان وأصول الفقه وعلم الكلام والقراءات وتفسير الذكر الحكيم ، ويعنى خاصة ببيان من روى عنهم تفسير الزمخشري وابن عطية لأنه كثير المراجعة لهما في تفسيره .

ولأنكاد نقرأ كتاباً مهماً منذ القرن الرابع الهجري إلا ومعه مثل هذه المصادر الكثيرة ، ولعل علماء لم يعنى حَمَلَتَهُ والمؤلفون فيه بذكر طرقه ورواته مثل علم القراءات ، أو بعبارة أخرى بذكر مصادره ، ومن يرجع إلى كتاب السبعة لابن مجاهد المتوفى سنة ٣٢٤ يجده يعنى ببيان رواية الأئمة السبعة عن جلّة التابعين والصحابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم . ثم يخصى الطرق إلى كل إمام من السبعة طريقاً طريقاً ، وقد أخذت تتكاثر هذه الطرق مع طول الزمن . حتى غدت تعدّ بال عشرات : فالقارئ الثبت لا يعرف طريقاً واحداً إلى الإمام الكبير ، بل يعرف عشرات الطرق : وبذلك ظلت الرواية للقراءات حية بجانب المؤلفات المدونة ، بل إن هذه المؤلفات لا يدونها إلا من روى تلك الطرق ، وشهد له بروايتها أساتذته من القراء النابهين . وكل حرف من حروف القرآن الكريم معه طريقه أو قل مصادره . ولا نقرأ في كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزرى أو الإتحاف في القراءات الأربع عشرة لابن البنّا الدمياطى حتى تهولنا هذه الطرق التي كانت منقوشة نقشاً ، بل محفورة حفراً في أذهان القراء ، يأخذها خالفهم عن سالفهم جيلاً بعد جيل ، وما تدوينها إلا تسجيل كتابي لروايتها بجميع هيئاتها وجميع شاراتها وكل ما يسمها من تسهيل أو إمالة . ونظن ظناً أن هذه العناية الشديدة بمصادر القراءات هي التي أشعلت في نفوس القوم منذ أول الأمر الحرص على ذكر المصادر والمبالغة في ذلك وخاصة في علوم اللغة والبلاغة ، ومن يرجع إلى شرح السبكي لتلخيص القزويني في علوم البلاغة يجده يذكر في مقدمته أنه رجع إلى نحو ثلثمائة مصدر ، إذ لم يترك كتاباً في البلاغة ولا بحثاً يتصل بها في كتاب من كتب علم الأصول إلا رجع إليه وأفاد منه . وتتوالى عند السيوطي في

مقدمة كتابه بغية الوعاة في تراجم النحاة عشرات المصادر ، وبالمثل في مقدمة كتابه الإصابة في تراجم الصحابة ، وفي مقدمة الإتيان في علوم القرآن وهو لا يترك باباً فيه ولا مسألة دون أن يحصى كل ما كتب فيهما ويسجله تسجيلاً دقيقاً ، بحيث نصبح بإزاء مئات من المصادر وحشود لا تكاد تحصى .

وكانوا أحياناً لا يسجلون مصادرهم في مقدمات كتبهم ، ولكن حين ينقلون من مصدر في تضاعيفها يسجلونه وينقلون لفظه بكلماته وحروفه ، ومن خير ما يصور ذلك كتاب المغرب في حلى المغرب لابن سعيد الذي تحدث فيه - كما مر بنا - عن مصر والمغرب والأندلس وما كان في كل بلد من بلدانها جميعاً من نشاط شعري وشعراء فإنه عني بذكر مصادره عناية دقيقة . ومن يرجع إلى القسم الأندلسي الذي نشرته بدار المعارف يجد كتاب المسهب للحجاري يتردد فيه ، وهو أصله الذي بُني عليه ، وتردد معه في التعريف بجغرافية البلدان الأندلسية كتابات أحمد بن محمد بن موسى الرازي ، وكتاب المسالك والممالك لابن حوقل ، وكتاب فرحة الأنفس لابن غالب . أما تاريخ الأندلس فينقل فيه عن ابن حيان مؤرخها ، وعن تاريخ إفريقية والمغرب للراقي القيرواني ، وعن نَقْطُ العروس لابن حزم ، وتاريخ غرناطة للملاحى . وفي كتب التراجم العامة ينقل عن تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي وجزوة المقتبس للحميدى ، والصلة لابن بشكوال . وينقل في كتب التراجم الخاصة عن كتاب القضاة لابن حيان ، وكتاب آخر في نفس الموضوع لابن عبد البر . أما الشعر والشعراء فينقل فيهما عن كتاب الحدائق لابن فرج الجياني ، وكتاب البديع في فصل الربيع لحبيب ، وكتاب حديقة الارتياح في وصف حقيقة الراح لأبي عامر محمد بن مسلمة ، وكتاب الحديقة في البديع لأبي محمد الحجاري ، ورسالة الطرف للشقندي ، وسقيط الدرر ولقيط الزهر في بني عباد وأشعارهم لابن اللبانة . والمطمح وقلائد العقيان للفتح بن خاقان ، واليتيمة للثعالبي ، والذخيرة لابن بسام ، وسمط الجمان لأبي عمرو بن الإمام . وزاد المسافر لأبي بحر صفوان بن إدريس ، وكتاب المغرب في آداب المغرب لابن اليسع . وخريدة القصر للعماد الأصفهاني ، وعقود الجُمان في شعراء الزمان للكمال بن الشعنار . والمطرب من أشعار أهل المغرب لابن دحية ، وكتاب مُلَحِّحِ الزجالين للحسن بن أبي نصر

الدبّاع ، وبعض دواوين الشعراء النابيين مثل ابن الزقاق والرصافي .

ولعل في هذا كله ما يصور مدى احتكام أسلافنا إلى المصادر وانتفاعهم بها ونصّهم عليها في مقدمات كتبهم وفي تضاعيفها ، على اختلاف أنواعها وموضوعاتها ، وكانوا غالباً إذا نقلوا منها لم يخصصوا ولم يحرفوا في عباراتها ، بل يتقيدون بالألفاظ تقيداً شديداً ، مع تسمية المنقول عنه من الكتب أو من الأساتذة والشيوخ ، دقةً في النقل ومبالغةً في التحري .

### ٣

#### نقد القدماء للمصادر

لعل أمة لم تُعُنَّ بنقد المصادر كما عُنيت الأمة العربية . وكان أهم ما دفعها إلى ذلك عنايتها بالحديث النبوي ؛ فكل حديث تُعَرِّضُ مصدره على النقد أو قل على التشريح ، مما جعلهم يؤلفون مجلدات في الرواة أو كما يسمونهم رجال الأسانيد يتبعونهم فيها تتبعاً دقيقاً ، مصورين لحياتهم وسلوكهم وكل ما اضطربوا فيه من شئون الحياة العملية ، حتى يكونوا على بينة من جميع أمورهم ؛ ومن أقدم من ترجم لرواة الحديث ابن سعد في طبقاته .

والتجريح لرواة القرن الأول قليل . وذلك قبل أن تتكاثر الأهواء وتتعدد النحل ، فلا يوجد بينهم ضعيف إلا الواحد بعد الواحد مثل المختار الثقفي الكذاب المتوفى سنة ٦٧ والحارث بن عبد الله الأعور المتوفى سنة ٦٥ . وكلما تقدمنا مع الزمن كثر المجرِّحون . لكثرة الأهواء ولقلة الضبط ، ولم يكن ذلك غائباً عن الأئمة مثل أبي حنيفة المتوفى سنة ١٥٠ فقد كان يضعف طائفة من الرواة في مقدمتهم جابر ابن يزيد الجعفي المتوفى سنة ١٢٨ . وضعف الأعمش معاصره المتوفى سنة ١٤٧ طائفة وعدل آخرين . ولم يكن الأئمة حينئذ يروون إلا عن ثقات ، كما صنع مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩ في كتابه «الموطأ» . وتكلموا أو أخذوا يتكلمون في بعض الرواة ، وكان من جرَّحوه لا يندمل جرَّحه . ثم خلكف يحيى ابن معين المتوفى سنة ٢٣٣ ، وكان يحيى شديد التحرز في تعديل من عدل من الرواة وتجريح من جرَّح منهم . ويروى برهاناً على ذلك أنه قدم حمران في شمالي

العراق فطمع أبو سعيد يحيى بن عبد الله بن الضحاك المتوفى سنة ٢١٨ في أن يحيى إليه ويروى عنه بعض ما كان يحدث به عن الأوزاعي محدث الشام المتوفى سنة ١٥٧ وأرسل إليه بصرة فيها ذهب وطعام طيب ، فقبل الطعام ورد الذهب ، غير أنه لم يفد عليه . ولما هم بالرحيل سألوه عنه ، فقال : والله إن صلته لحسنة ، وإن طعامه لطيب إلا أنه لم يسمع من الأوزاعي شيئاً .

وقد بين في كتابه « التاريخ والعلل » الثقة كالشهاب الساطع ، والضعيف الذى لا تزال به مسكة من الصحة ، والجريح الذى ليس فيه أى فضل من صحة والذى يجب أن يسقط حديثه . وكان يعاصره على بن عبد الله المدائني المتوفى سنة ٢٤٣ وله تصانيف كثيرة فى العلل والرجال . وأخذ كثيرون من معاصريهما ومن خلفوهما يؤلفون فى الجرح والتعديل وفى مقدمتهم البخارى المتوفى سنة ٢٥٦ ، وكان لا يجرح إلا بأدنى تصريح ، فكان يقول فى الرجل المترك أو الساقط : « فيه نظر أو سكتوا عنه » ولا يكاد يقول فلان كذاب ولا فلان يضع الحديث ، لشدة ورعه ، وأبلغ تضعيفه وأشدّه فى الجروح قوله : منكر الحديث . وعن ابن القطان قال البخارى : كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه . وأجمع السابقون على أن كتابه فى تاريخ الرجال أو الرواة كتاب لم يسبق إليه ، ومن ألف بعده فى تاريخهم أو فى أسمائهم أو فى كُنَاهم اعتمد عليه . ومن معاصريه الذين تشددوا فى التعديل والتجريح أبو حاتم الرازى المتوفى سنة ٢٧٧ . ويعنى بهذا العلم كثيرون حتى ليعمدون فى كل قرن وكل قطر إسلامى بالعشرات يصنفون المجلدات الضخمة يعدلون ويجرحون ، وقد قسمهم الذهبى ثلاثة أقسام : قسم يتشبت فى التعديل إلى أقصى حد ، حتى ليتعنّت فى التوثيق لأدنى غلطة من الراوى أو أدنى شبهة ، على نحو ما كان يصنع يحيى بن معين وأبى حاتم الرازى ، ولهذا توقف بعض المحدّثين بإزاء من ضعّفناه إذا وثّقه غيرهما ، وقالوا إنه لا يقبل فيه الجرح أو التجريح إلا مفسراً أو معلّلاً أو بعبارة أخرى إلا أن يساق على تجريجه برهان ، أما من لم يوثقه غيرهما فيقبل إطلاق الجرح فيه ، دون حاجة إلى تعليل أو تفسير ، وفى بيان ذلك يقول السبكي : « إننا لا نطلب التفسير فى كل أحد ، بل إنما نطلبه حيث يحتمل الحال شكّاً ، إما لاختلاف فى الاجتهاد ، أو لتهمة يسيرة

في الجراح أو نحو ذلك مما لا يوجب سقوط قول الجراح ولا ينتهي إلى الاعتبار به على الإطلاق ، بل يكون وسطاً بينَ بَيِّنَ بَيِّنَ ، أما إذا انتفت الظنون واندفعت التهم وكان الجراح حَبِيراً من أحبار الأمة مَبِيراً عن مظانِّ التهمة ، أو كان المجرَّوح مشهوراً بالضعف متروكاً بين النقاد فلا نتلعم عند جرحه ، ولا نُحَوِّج الجراح إلى تفسير . . . فنحن نقبل قول ابن معين في إبراهيم بن شعيب المدني .  
 شيخ روى عنه ابن وهب : إنه ليس بشيء ، وفي إبراهيم بن يزيد المدني : إنه ضعيف وفي الحسين بن الفراج الحياط : إنه كذاب يزيف الحديث . وإن لم يبيِّن الجرح لأنه إمام مقدَّم في هذه الصناعة . . ويُفْهَم من الكلام الآنف الذكر أن أحداً لم يوثقهم ، فثبتت عليهم وصمة التجريح دون منازع . يقول الذهبي : والقسم الثاني من المصنِّفين في التعديل والتجريح متسمح ، ويمثل له بالترمذي صاحب الجامع الصحيح أحد كتب السنَّة الستة المتوفى سنة ٢٧٩ وبالحاكم النيسابوري وهو ابن البيع محمد ابن عبد الله بن محمد المتوفى سنة ٤٠٤ . والقسم الثالث قسم معتدل ويمثل له بأحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١ وكلامه في الرواة باعتدال وإنصاف ومثله ابن القطان عبد الله بن عدى الجرجاني المتوفى سنة ٣٦٠ ومصنِّفه «الكامل في الجرح والتعديل» مصنِّف بلغ الغاية ، ومن المعتدلين في رأى الذهبي الدَّارَقُطْنِي الشافعي أبو الحسن علي بن عمر المتوفى سنة ٣٨٥ وله كتاب الضعفاء والمتروكين وكتاب العلل .

وكان التعديل يقوم على أساس اتصاف الراوي بالعدالة وثبوت الأهلية للرواية ، فلا بد أن يكون ممن عرفوا بالتقوى والصدق والأمانة ، ولا بد أن يكون له من الدراية باللغة ما يمكنه من رواية الحديث ، كما يكون له من الفهم ما يجعله ينطق به صحيحاً دون تحريف ، أى أنه لا بد أن يكون حاذقاً بضبط الأحاديث ، محسناً للنطق بها نطقاً سليماً ، ولا بد أن تكون ذاكرته جيدة حتى لا يخبط ولا يخلط فيما يروى . وكانوا يتتبعون الراوي المعدل طوال حياته حتى إذا ضعفت ذاكرته أو غيرَ الكبيرِ حافظته نصَّوا على ذلك حتى تبسَّط الراوية عنه حينئذ ، على نحو ما لاحظوا على الحافظ أبي العباس محمد بن موسى المتوفى سنة ٧٩٢ ، فإن ذاكرته تغيرت في آخر عمره ونسى غالب محفوظاته ، فنصَّوا على ذلك خشية النقل عنه في هذه الحال ، ومثله إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي الملقب بالبرهان

الحلبي ، فإنه كان ورعاً زاهداً يُحْمَلُ عنه الحديث حتى أصابه الكبر وهنت ذاكرته ، فانصرفوا عنه . وقد يكون الراوي الصالح متساهلاً في الرواية والأخذ عن الشيوخ ، فيكثر الخطأ عنده غفلةً دون أن يدري ، ولذلك جرّحوا مثل هذا الراوي ولم يقبلوا منه ما يرويه ، لما يدخل على روايته من الخطأ غير المقصود .

أما التجريح فكان يقوم على اتصاف الراوي بنقص العدالة والصدور عن الهوى أو عن الكذب أو عن التخليط ، فإذا عُرِفَ الراوي بشيء من الخلط أو من الكذب أو من الهوى أو من الفسق سقطت روايته . ويدخل في الهوى الإلحاد أو المعرفة به ، وكذلك اعتناق المذاهب والنحل المنحرفة ، على نحو ما يعرف عن المعطلة والمبتدعة وغلاة الشيعة ، فكل هؤلاء لا تُقبَلُ روايتهم للأحاديث لأنه يُخشى أن يَدْخُلُوا عليها نصرةً لمذاهبهم وأهوائهم أحاديث غير صحيحة . وقد حمل ابن قتيبة في كتابه «تأويل مختلف الحديث» على المعتزلة، ذاهباً إلى أنهم صنعوا كثيراً من الأحاديث انتصاراً لآرائهم . ومن أهم مراصد القوم في التجريح كون الراوي لم يلق من حدث عنه ، وكانوا يعرفون ذلك عن طريق بلدان الرواة وأزمته وفياتهم . ويسمى الحديث حديثاً مرسلًا . وقد يكون مكذوباً أو مدلساً ، ويوضح ذلك أن بعض الحديثين رأى يونس بن محمد البغدادي يروي بعض الأحاديث عن الليث بن سعد فقيه مصر ، وحقاً هو معاصره ، غير أنه لاحظ اختلاف بلديهما ، فتوهم انقطاعاً بينهما . وحاول بعض الحديثين أن يجد مخرجاً من ذلك لعدالة يونس بن محمد وصدقه ، فقال لعله لقيه في الحج ، ثم لم يلبث أن عَرَفَ من كتب الرجال أن الليث دخل بغداد ، فصحح الحديث ونفي عنه الشك والتهمة .

وإذا كان كل حديث نبوي يحقّ سنده أو قل مصدره على هذا النمط فإن كتب الحديث ومصنفاته حُقِّقت وفحصت فحوصاً واسعاً ؛ فُحص رجالها أو روايتها على نحو ما فَحَصُوا رِوَاةَ السند الواحد ، حتى الصحيح منها الذي لا يرقى إليه أى شك مثل صحيح البخاري وصحيح مسلم نجدهم يفحصون روايتها فحوصاً واسعاً ، ويؤلفون فيهم مصنفات مختلفة . وقد اشتهر الدارقطني بأنه تعقب في كتابه الاستدراكات وجوه الضعف في بعض أحاديث رواها الشيخان ، وكان جلاله قدرهما لم تقف حائلاً بين الحفاظ وبين نقدهما فقد مضوا يتصفحون

كتابيهما . بل يمتحنون كل حديث فيهما ، محاولين بكل ما استطاعوا أن يزونا الأحاديث حديثاً حديثاً بموازين النقد العلمي الدقيق . وفي الوقت نفسه نرى الحاكم النيسابوري يضع نصب عينيه ما اشترطه البخاري ومسلم في رواتهما من شروط دقيقة . ابتغاء للصحة والثقة غاية الثقة بما يرويان ، ويأخذ في درس ما لم يروياه من الأحاديث ورواه غيرهما ، محاولاً أن يستخرج منها ما تنطبق عليه شروطهما أو شروط أحدهما . ويصنّف في ذلك كتابه « المُستدرك على ما في الصحيحين » ويلاحظ الحفّاظ عليه أنه تساهل في مُستدركه ، أو بعبارة أدق دخل عليه فيه شيء من الأحاديث الموضوعة فضلاً عن الضعيفة ، مما جعل محدثاً متأخراً هو علي بن أحمد الملقّن المتوفى سنة ٨٠٤ يصنف كتابه : « النكت اللطاف في بيان الأحاديث الضعاف المخرّجة في مُستدرك الحاكم النيسابوري » . ويؤلف ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ - كما لاحظ ذلك السخاوي في كتابه « الإعلان بالتوبخ » - كتاباً في الأحاديث الموضوعة ، ويتوسع في ذلك حتى يدرج فيها بعض الأحاديث الصحيحة فضلاً عن الضعيفة . ويلاحظ ابن حجر في تهذيبه في أثناء حديثه عن أبان بن يزيد العطار أن لابن الجوزي كتاباً في الضعفاء وأنه فيه يذكر من طعن في الراوي ولا يذكر من وثقه ، وربما كان ابن الجوزي معذوراً ، لأنه لم يطّلع على التوثيق .

وإنما أطلنا في بيان ذلك كله لندل في وضوح على أن دراسة الحديث ورواته ومصنفاته دَعَمَتْ في قوة نقد المصادر فيه وهو دعم انساب منه إلى كل فروع الدراسات اللغوية والأدبية . ومرّ بنا في غير هذا الموضع فحص القدماء لرواة اللغة والشعر منذ القرن الثاني الهجري ، فقد كان في الكوفة أمثال حماد الراوية الفاسق الزنديق وابن الكلبي وجسّاد وغيرهم ممن جرّحهم العلماء الأثبات ورفضوا روايتهم ، وكذلك كان بالبصرة خلف الأحمر وأضرابه من الوضّاعين الذين نصّ العلماء على كذبهم ووضّعهم على ألسنة العرب ما لم ينظّموه . وكان بجانب هؤلاء الرواة المتهمين في البلديتين رواة ثقات مثل المفضل الضبي وابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني في الكوفة والأصمعي وأبي زيد والأخفش في البصرة وكان العلماء بالشعر يميزونهم من المتهمين الوضّاعين ، وبدلوا في ذلك جهوداً خصبة استضاءوا فيها بنقد المحدثين

لروايتهم وما وضعوا من مصطلحات التجريح والتعديل . ويظل هذا الصنيع ينمو حتى يتلففه السيوطي في كتابه المزهري ، فإذا هو يطبق على رواية اللغة والشعر المصطلحات المعروفة في علم مصطلح الحديث ، ففي الشعر واللغة كما في الحديث متواتر ومنقطع ومرسل ومُعْضَل وشاذ ، وكل نوع معه رواية توضحه توضيحاً كافياً ، وكأننا بإزاء عمل من أعمال المحدثين وكل ما وضعوه لصحة الحديث وضعفه ووضعوه من مصطلحات دقيقة . وأضاف اللغويون إلى ذلك نقداً وتشریحاً لمتون الروايات على نحو ما مرَّ بنا عند أبي الفرج الأصبهاني ومراجعته لأشعار الشعراء التي لم يثق فيها على دواوينهم برواياتها المختلفة . وهو في الحق فحوص واسع للمصادر ، حتى في الخبر الواحد وفي القطعة القصيرة من الشعر بالضبط كفحص المحدثين للحديث الواحد ورواته الذين حملوه وأدوه على مر الأجيال . وحتى العلماء المؤثِّقون كانوا يراجعون ضبطهم لألفاظ ما يروون من اللغة والشعر خشية أن يكون قد وقع منهم تصحيف أو تحريف أو لم يتبينوا النطق الصحيح للفظه من الألفاظ ، وكتبوا في ذلك رسائل تصور تصحيفات جلة من العلماء ، ممن لا يُظنُّ عليهم الغلط أو التصحيف .

وفي رواية اللغة والشعر والحديث النبوي وفي كل فن تنبه أسلافنا إلى ما تجرَّه المنافسة من تجريحات وأحكام خاطئة ، على نحو ما روى عن ابن معين في الشافعي وذكره له بما أنكره عليه ابن حنبل وغيره ، وقيل ردّاً للأمر إلى نصابه لأنه لم يُرِد الإمام الشافعي ، وإنما أراد ابن عم له يسمى إبراهيم بن محمد الشافعي المتوفى سنة ٢٣٧ وذلك هو الصحيح ، لأن ابن معين ما كان ليجهل الشافعي الإمام العظيم . ومن غلَوِ المنافسة أن نرى محمد بن يحيى الدهلي محدث نيسابور يأمر تلاميذه حين نزل ببلدته البخاري إمام أهل الحديث غير منازع أن يختلفوا إلى مجلسه ، حتى إذا رأهم ينفضون عنه إلى الاستماع من الإمام الكبير امتلاً قلبه بالحسد له والبغضاء ، وسوّلت له نفسه أن ينعته بأنه ممن يقولون بأن القرآن مخلوق حتى يصرف الطلاب عنه . ولم يكن البخاري يقول بذلك يوماً . وماج الطلاب واضطربوا ، حتى بيّن لهم البخاري حقيقة رأيه وأنه لم يكن يقول بهذا الرأي الذي رآه المعتزلة . والدّهلي إنما لحقته آفة الحسد في العلم ، والعلم — كما قال البخاري —

رزقُ اللهُ يعطيه مَنْ يشاء . ونرى ابن عبد البر حافظ قرطبة المشهور يعتقد في كتابه « جامع بيان العلم » باباً لكلام الأقران المتعاصرين من العلماء بعضهم في بعض ، ويقول إنه لا يُقبَلُ اتهام موثق في موثّق يمثاله ، وخاصة إذا كان بينهما من التنافس ما يدفع أحدهما إلى الكلام في معاصره بما هو منه براء .

ومما تنبّه له أسلافنا من قديم العصبية في المذهب ، مما قد يحمل على التجريح ، ولذلك توقفوا إزاء تجريح أهل السنة للمعتزلة على نحو ما نرى عند ابن قتيبة في تجريحه لهم في كتاباته . وتوقفوا طويلاً إزاء تجريح الفقهاء للمتنصوفة من المعتدلين الذين كانوا لا يؤمنون بما يخالف أصول الشريعة ، وهم المسمون بأهل الحقيقة والشريعة معاً أمثال الحارث المحاسبي المتوفى سنة ٢٤٣ ، وكان ابن حنبل يهجره ويشدد في النكير عليه ، لما يرى عنده من التماس للحقيقة الإلهية بصورة تخالف ما عهده عند أهل الشريعة ، فهجره وجفاه . ومن هذا الباب ما حدث بين الشيعة الغالين وأهل السنة ، فإنه ينبغى الاحتياط إزاء كلام غلاة الشيعة في أهل السنة ونسبتهم أحياناً بعض الشعراء إلى عقيدتهم ونسبة بعض الأشعار إلى شعرائهم . وكان الأسلاف متنبّهين إلى ذلك على نحو ما نجد عند أبي الفرج الأصبهاني ، فإنه وجد بعضاً من رواة الشيعة ينسبون إلى الفرزدق قصيدة في علي بن الحسين الملقب بزین العابدين ، وهي القصيدة الميمية المشهورة التي تحمل قول صاحبها في ممدوحه :

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل والحرم

فأنكر نسبتها إليه وردّها إلى صاحبها الحقيقي وهو الحزین الكنانی الذي نظمها في مديح عبد الله بن عبد الملك بن مروان . وبالمثل كانوا يتحرون في كلام أصحاب الفرق عامة ، وخاصة المجسمة إذ كانوا يسارعون إلى نعت خصومهم بالكذب وبكل ما يسوء ، فطبيعي ألا يُقبَلُ كلام أحد منهم في شيخ من الشيوخ ، ويقال إن أحدهم سُئل عن الحافظ الكبير أبي حاتم بن حبان البستي المتوفى سنة ٣٥٤ وكان من كبار رواة الحديث وحفّاظه وأتمته النابهيّين فقال : ليس له كبير دين ، نحن أخرجناه من سجستان ، لأنه أنكر أن يكون الله محدوداً . وهي ليست شهادة على ابن حبان إنما هي شهادة له بأنه كان ينزه الله عن الجسمية وأن تكون له حدود تحد ذاته . ويقول السبكي إنه وصل الحال ببعض المجسمة المسمون بالخطّابية أن كتّبت

شرح صحيح مسلم للنووي ، حتى إذا بلغ أحاديث الصفات حذف ما تكلم به النووي فيها على أساس عقيدته الأشعرية التي تخالف عقيدة هذا المجسم من أساسها . فحتى الكتب كانوا يحدفون منها، وقد يجرّفون فيها بحيث تصبح حاملة لآرائهم ومعتقداتهم . ولم يقف أسلافنا عند هؤلاء المجسّم وحدهم وما جرّرتهم عقيدتهم إليه من الحملة أو تشديد النكير على مخالفيهم ، بل عمموا ذلك في أصحاب العقائد المتخالفة فقالوا لا يتقبّل كلام صاحب عقيدة فيمن لا يؤمن بعقيدته مطلقاً إلا أن يكون ثقة عدلاً منصفاً ورِعاً تقيّاً بحيث يحجزه ذلك كله عن الوقوع في خصوم عقيدته والطعن فيهم .

ويلاحظ السبكي في كتابه « معيد النعم » أن من الفقهاء والمؤرخين من تأخذه الحمية لبعض المذاهب ، حتى ليركب الصعب والذلول في العصبية ، ونراه يعرض ذلك عرضاً مفصلاً في ترجمة أحمد بن صالح المصري بطبقاته الكبرى ويضرب مثلاً شيخه الذهبي الحافظ المشهور المتوفى سنة ٧٤٨ فإن كتابه الكبير في التاريخ والتراجم أكثر فيه — كما يقول — من الوقعة بالفقراء أي الصوفية ، واستطال بلسانه على كثير من أئمة الشافعية والحنفية ، ومال ، فأفرط على الأشاعرة ، يقول السبكي : « هذا وهو الحافظ المِدْرَه والإمام الميجل ، فما ظنك بعوام المؤرخين » .

والذهبي — كما هو معروف — كان حنبلياً ، وكان فيما يبدو يتعصب لمذهبه ضد مخالفيه من جميع المذاهب وكأنما غلبه الهوى في تاريخه وتراجمه ، بل إن السبكي يصفه بالتعصب المفرط على كل من خالف مذهبه ، حتى على الأئمة من الشافعية والحنفية . أما الأشعرية أتباع أبي الحسن الأشعري فكان يصبّ عليهم جام تعصبه . ويلاحظ السبكي على شيخه فيما يلاحظ أنه ربما أطال بعض تراجم الحنابلة وأوجز بعض تراجم الأشعرية كما صنع بترجمة ابن قدامة الحنبلي المتوفى سنة ٦٢٠ و ترجمة فخر الدين بن عساكر المتوفى سنة ٥٧١ فإنه أطال الأولى وأوجز الثانية وأتى — كما يقول — بما لا يشك فيه لبيب أنه لم يحمله على ذلك إلا أن ابن عساكر أشعري وابن قدامة حنبلي . ويقول السبكي إنه ربما احتاط الذهبي وأمثاله في سردهم لمعايب بعض من يترجمونهم بأنهم لا يذكرون إلا ما يحدونه مدّوناً عنهم في بطون الكتب ولدى المؤرخين . ويعلق السبكي على ذلك بأنهم حين يترجمون من

يُبغضونهم أو يتعصبون عليهم يتقلون جميع ما يُذكَرُ لهم من مذامهم ومساوئهم ، ويحذفون كثيراً من ممدوحهم ومحاسنهم ، ويعكسون الحال فيمن يحبونهم أو يرضون عنهم ، على نحو ما يُلاحظ على الذهبي في ترجمته للحنابلة فإنه يُطَّنب في مدحهم ونعتهم بجميع ما ذُكر فيهم من المحاسن ، ويبالغ في الوصف ويتغافل عن غلطاتهم ويتأول لهم ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، بينما إذا ترجم لأحد من الأشعرية أو من الشافعية أو الحنفية أو الصوفية اتخذ موقفاً مناقضاً لذلك على نحو ما صنع في ترجمته لإمام الحرمين الجويني المتوفى سنة ٤٧٨ ، وللغزالي المتوفى سنة ٥٠٣ ، فإنه لا يبالغ في وصفهما ، ويكثر كما يقول السبكي من قول من طعن فيهما ، ويعيد ذكره ويبدئه ، وكأنه يعتقد ذلك ديناً ، وهو لا يشعر ، ويعرض عن محاسنهم فلا يستوعبها ، وإذا ظفر لأحدهم بغلطة ذكرها ، يقول السبكي : وكذلك فعله في أهل عصرنا ، إذا لم يجد لأحدهم غلطة ووجد حسنات كثيرة تنسب إليه يتلوها بمثل قوله : « والله يعلم » ونحو ذلك وكأنه يريد أن يحو حسناتهم قبل تلك الكلمة . وينهى السبكي هذا الكلام عن أستاذه بقوله : « إنه لا يجوز الاعتماد على كلام شيخنا الذهبي في ذم أشعري ولا مدح حنبلي والثناء عليه » .

ويشير السبكي إشارة طريفة إلى أن بعض من يكتبون عن القدماء لا يعرفون دلالات الألفاظ معرفة جيدة حتى إنهم ليخلطون بين ضروب المعرفة ، فإذا نُعت لهم شخص بأنه متكلم ظنوا أنه يتعاطى الفلسفة ، يقول : وقد جُرِّحَتْ جماعة في كتب المتقدمين بالفلسفة ، ظناً منهم أن علم الكلام فرع من فروع الفلسفة ، ومن هنا اتهموا أبا حاتم الرازي الحافظ بأنه متفلسف ، وكذلك قالوا في أحمد بن صالح . يقول السبكي : والذين قالوا عنهما ذلك لا يعرفون الفلسفة ، وإنما كانا يتشددُ وأن شيئاً من علم الكلام . ويضم أستاذه الذهبي إلى هؤلاء الذين لا يحققون دلالات الألفاظ ، إذ نعت معاصره يوسف بن عبد الرحمن المزني بأنه يعرف مضائق المعقول ، ويقول السبكي : لم يكن المزني ولا الذهبي يدریان شيئاً من المعقول أو العقليات .

ولعل في هذا كله ما يوضح مدى ما كان يأخذ به القدماء أنفسهم في نقد المصادر وتشريحها ، وفحص كل مادتها فحصاً علمياً دقيقاً . وقد تنبهوا بوضوح إلى

ما قد يحدث من غلبة الهوى ، حتى ليتورط بعض الحفاظ الأنقياء من مثل الذهبي في التعصب الشديد لمذاهبهم . ومن أجل ذلك رصدوهم وأخضعوهم لامتحان شديد ، حتى يتأكدوا من تجردهم عن التعصب والهوى ، بل حتى يتأكدوا من عدالتهم وإنصافهم لمن يخالفونهم في العقيدة والنحلة لإنصافاً مبرراً من كل شائبة .

## ٤

## استخدام المحدثين للمصادر .

مرّ بنا في حديثنا عن اختيار موضوع البحث أنه لا بد أن يراعى فيه العصر والمكان والشخص والأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وطبيعي أن يجمع الباحث في كل هذه الجوانب المصادر التي يستقى منها مادته فيها والتي يستطيع من خلالها أن يُجسّد بحوثه وفحوصه . وليست المصادر جميعاً سواء في الأهمية ، فمنها ما يكون شديد الصلة بالبحث لا يتكوّن كيانه بدونها ، ومنها ما يأتي على الهامش إذ لا يفيد إلا فوائد ثانوية ، ويسمى بعض الباحثين هذه المصادر الثانوية باسم المراجع ، كأنها شيء يرجع إليه الباحث في أثناء بحثه ، أما المصادر فهي مادته ، وهي قوامه ، ولنضرب لذلك مثلاً : دراسة النابغة الشاعر الجاهلي المعروف ، فإن ديوانه وترجمته في كتاب الأغاني مصدران أساسيان في بحثه وينبغي أن يضم إليهما الباحث الطبري في تاريخ المناذرة والغساسنة لأنه كان سفير القبيلة في بلاطهما ونظم فيهما مدائح متعددة واشتهر باعتذاراته البارعة للنعمان بن المنذر ، فلا بد لكى يفهم شعره من معرفة تاريخ الغساسنة والمناذرة حينئذ ، ولذلك كان الطبري أو ما يماثله من كتب التاريخ يدخل في مراجع دراسته . وكذلك الكتب الكثيرة التي تتصل بدراسة الشعر الجاهلي أو بدراسة حياة القبائل في الجاهلية أو بمعرفة الشؤون الدينية وحياة الناس في المجتمع الجاهلي وثقافتهم وعاداتهم فكل ذلك يمكن أن يُعدّ مراجعاً لدراسته ، وإن كنا نفضّل — كما أسلفنا — أن نسميها جميعاً مصادر ، وهي مصادر ثانوية ، لكنها على كل حال تلي أضواء كاشفة على دراسته .

ولعل أول واجب على من يتصدى للدراسة موضوع أن يحيط إحاطة تامة بمصادره ، ونضرب لذلك بعض الأمثلة للتوضيح ، وأول مثل نقف عنده امرؤ القيس بن حُجْر الكندي ، وقد كوّن أسلافه لأنفسهم - على نحو ما هو ذائع مشهور - إمارة في شمالي نجد بلغت ذروة مجدها في عهد جده الحارث الذي خضعت له قبائل نجد ، وعيّن أبناءه أمراء عليها ، وكانت قبيلة أسد بالقرب من تيماء نصيب حُجْر أبي امرئ القيس ، وثارت عليه ، وقتلته ، وحاول امرؤ القيس أن يثار لأبيه أو يسترد ملكه ولكن محاولاته باءت بالإخفاق ومات دون غايته . وهنا تزعم بعض الروايات العربية أو قل كثرتها أنه بعد إخفاقه في الثأر لأبيه واسترداد ملك آبائه رحل إلى بيزنطة . كى يستعين بالقيصر الذي كان يعاصره في إمداده بجيش يحقق له مآربه . وتتسع الأسطورة فتزعم أنه أحب ابنة القيصر وراسلها أو راسلته وأن القيصر أمده بجيش . غير أنه توفي في إيباه بأنقرة . وتكونت حول هذه الرحلة المزعومة أساطير مختلفة . ومن يقرؤها في المصادر العربية دون رجوع إلى المصادر اليونانية يضطرب عليه الأمر ولا تستبين له الحقيقة ، وبمجرد أن نرجع إلى هذه المصادر نجد فيها شخصاً عربياً يسمى قيساً يقترن اسمه بغزو الحبشة لليمن سنة ٥٢٤ للميلاد ، وهو يعاصر امرأ القيس ، غير أن امرأ القيس لا صلة له ألّبتة بهذا الغزو . وإذن فليس هو قيساً المذكور في المصادر اليونانية . وحقاً بتلك المصادر شخص عربي يسمى امرأ القيس كان يعاصر الحارث الملك الكندي في أواخر القرن الخامس الميلادي ولم يكن من كندة وإنما كان من اللخمين أمراء الحيرة ، وقد مد سلطانه على شمالي الحجاز ، وكان يوثق علاقته ببيزنطة ، وما زال يوثقها حتى عيّنّه القيصر حاكماً على جنوبي الأردن وخليج العقبة ومنحه لقب فيلارك ، ودعاه لزيارة عاصمته . وأكبر الظن أن أخبار امرئ القيس بن حُجْر الكندي اختلطت في ذاكرة العرب بأخبار امرئ القيس اللخمي ، فنسبوا إليه ما نسبوا من زيارته لبيزنطة وأخرجوا ذلك من باب الأخبار إلى باب الأساطير . ولولا المصادر اليونانية ما اتضحت لنا هذه الحقيقة ، وأي بحث في امرئ القيس ابن حجر لا يرجع إليها يُعدُّ بحثاً ناقصاً مبتوراً . ومثل ثان يوضح أهمية الإحاطة بالمصادر ، وليس هذه المرة من العصر الجاهلي وإنما هو من العصر الإسلامي ، وهو الكميت الشاعر الشعبي المشهور بالتشيع للبيت العاوي ووفوده المستمر على جعفر

الصادق وأبيه محمد الباقر وأخته فاطمة ، وإبائه - كما في ترجمته بكتاب الأغاني - أن يأخذ منهم أموالاً على أشعاره الهاشميات ، التي كان ينظمها في الذب عن حياض الدعوة للأسرة مجاهراً معلناً بالضبط على نحو ما كان يعلن ذلك منهم زيد أخو الباقر إمام الزيدية . ومن أجل ذلك تابعه ، ونُسب إلى نحلته الزيدية ، ولم يأخذ عنه النحلة فقط ، فقد أخذ عنه أيضاً اتجاهه الاعتزالي ، إذ كان زيد يتلمذ لواصل بن عطاء ، وكان الكمييت يتلمذ لهما جميعاً ولذلك كان ينتظم في سلك الزيدية والمعتزلة كما أشارت إلى ذلك بعض المراجع القديمة . ويغض بعض الباحثين المعاصرين - كما مرّ بنا - النظر عن ذلك كله ويذهب إلى أنه إنما نظم الهاشميات بتحريض عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، كما يذهب في تفسير ذلك إلى أن خالداً القسرى ، والى العراق لهشام بن عبد الملك ، كان يريد الثورة على الخلافة الأموية ، فأعان عليها عبد الله بن معاوية وأمدّه بالمال ، ويذكر أنه كان زنديقاً مثله ، وكأنما تجمع بينهما الزندقة على الثورة ضد الأمويين ! وقد نصّ القدماء على زيدية الكمييت واعتزاله بما لا يدع مجالاً للفرض والتخمين ، وهاشمياته بين أيدينا تحمل أصول النحلة الزيدية حتى لتُعدّ أقدم وأوثق مصادرها ، وهي تأخذ شكل جدال عنيف بحيث تصبح أشبه ما تكون بمقالة جدلية في المذهب الزيدي ، ولو أن القدماء لم يذكروا أنه كان زيدياً ولا معتزلياً لكان من الواجب علينا أن نعرض أشعاره على المذهب الزيدي وأن ننفذ من خلال عرضها على أصوله إلى تبين نزعته الزيدية .

ومثل ثالث من العصر العباسي سبق أن أشرنا إليه وهو حديث بعض المعاصرين عن عقيدة أبي العلاء وما لاحظوه من إيمانه بالعقل واعتداده به إلى أبعد حد ، مما جعلهم يفترضون أنه كان لا يقر بشيء سوى العقل وأنه كان ينكر الشرع وكل ما يدعو إليه من عبادات . وتمادى نفر فرغموا أنه كان ملحداً زنديقاً ، وهو زعم مردّه في رأينا إلى أنهم اقتطعوا أبا العلاء من عصره وثقافته ، وخاصة من الاعتزال ومصادره ، وكان من المعتزلة مثل أبي علي الجبائي من يقدس العقل ويجعل له - كما مرّ بنا - شريعة تقابل الشريعة النبوية وأوامرها ونواهيها التي ينبغي أن تؤمن بها تعبداً ، وليس في الإيمان بذلك إنكار للشرائع ولا زندقة ولا إلحاد ،

ولو أن من يدرسون أبا العلاء تعمقوا في دراسة الاعتزال ومصادره لاتضح لهم حقيقة إيمانه بالعقل والنبع الذي استقاها منه .  
وطبيعي أن تختلف كثرة المصادر وقلتها باختلاف موضوعات البحث ولنفرض أن باحثاً اتخذ موضوع بحثه الشعر في العصر الأيوبي الذي عرضنا له في غير موضع من هذا الكتاب فإنه سيجد نفسه مضطراً أن يستخدم مصادر كثيرة بعضها تاريخي ، لأن الشعراء مدحوا سلاطين الأيوبيين وعرضوا لما كان بعصرهم من حروبهم المظفرة مع الصليبيين ، ومعنى ذلك أنه لا بد أن ينكشف العصر بكل أحداثه ، حتى يمكن فهم أشعارهم وتقويمها تقويماً سديداً . ولا بد أن يرجع الباحث إلى مصادر تكشف له حياة المجتمع في مصر والشام ، إذ كانا قد أصبحا دولة واحدة في أكثر حقب هذا العصر وكذلك العصر التالي عصر المماليك ، ولن يستقيم لباحث بحثه في أشعار القوم حينئذ إلا إذا عرف كيف كانوا يعيشون وكيف كان مستوى معيشة الفرد وما كانوا يضطربون فيه من عادات وشئون يومية . ولا بد أن يرجع إلى مصادر تصور له الحياة الثقافية التي تنفّس فيها الشعراء ، وكيف أنشأ الأيوبيون مدارس كثيرة للفقه ومذاهبه ولغير الفقه ومذاهبه أحدثت نهضة عقلية واسعة . ولا بد أن يكون عالماً أوعلى علم بالمصادر الأساسية في كل جانب من هذه الجوانب ، ففي التاريخ مثلاً لا بد أن يكون على علم بالروستين في أخبار الدولتين لأبي شامة المقدسي وذيل الروستين له أيضاً ، وسيرة صلاح الدين لابن شداد وتاريخ دولة بني أيوب لابن واصل الحموي والكامل لابن الأثير والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي وخطط المقرئ ولا بد أن يرجع إلى كتابات المؤرخين المعاصرين عن الصليبيين وحروبهم ، وخاصة كتابات الدكتورين الباز العريني ، والسعيد عبد الفتاح عاشور . أما في المجتمع وعادات القوم وأعيادهم وشئون حياتهم فيرجع إلى خطط المقرئ وإلى ما تناثر في كتابات المؤرخين وإلى كتاب «معيد النعم ومبيد النقم للسبكي» وهو فيه يدرس عناصر السكان في المدينة المصرية والشامية من السلطان إلى الكناس والشحاذا ، وقد بلغت عناصرهم عنده مائة وأحد عشر عنصراً ، وكل عنصر يصور واقعه كما هو فعلاً ، ويرسم له المثل الأعلى الذي ينبغي أن يكون عليه ، ومن خلال الصور الواقعية الأولى نعرف كثيراً عن شئون الحياة في المجتمع المصري والشامي ، وكان حينئذ مجتمعاً واحداً تظله راية واحدة . ووراء ذلك مصادر

لا تزال بكرأ لم ينتفع بها الباحثون لسبب طبيعي ، وهو أنهم لم يتنبهوا إليها ، وأقصد كتب الفقه وفتاوى أئمتهم ، وكتب الحسبة . أما كتب الفقه فكتب التشريع الإسلامى وقوانينه ومسائله التى اشتقت اشتقاقاً من حياة الناس ، فإذا عرض فقيه مثلاً لباب البيع عرض فيه مسائل مما يحدث للناس فى عصره ومعها حلولها ، وكذلك شأنه إذا ترك أبواب معاملات الناس مثلاً إلى أبواب الزواج والأحوال الشخصية ، ومن أجل ذلك كانت كتب الفقه المصنفة فى العصر زاخرة بكثير من شئون الناس وصور حياتهم . وأهم منها الكتب المعروفة باسم الفتاوى ، وهى كتب تعرض فتاوى أئمة كبار فى كثير من مشاكل الناس اليومية ، وتكتظ بمعارف كثيرة عن مستوى المعيشة فى طبقات الناس المختلفة . ومثلها كتب الحسبة ، وكان الحاسب فى العصور الوسطى يقوم بوظيفة رجل الشرطة الآن ووظيفة القاضى معاً ، وكان يراقب الأسواق ويتنقل فيها فاصلاً فى الخصومات ، وسجل غير حاسب كثيراً منها فى الكتب المعروفة باسم كتب الحسبة ، وهى لذلك تزخر بمعارف عن حياة الناس ، وكل ما اضطربوا فيه من مشاكل . ولا يستطيع أحد أن يكتب تاريخنا الاجتماعى أو الاقتصادى فى أى حقبة من حقبة الماضى بدون رجوع إلى هذه المصادر المختلفة ، أما فى شئون العقيدة فلا بد أن يتعرف الباحث فى العصر الأيوبى على مذهب الإسماعيلية الذى شاع بمصر من خلال كتابات أمثال الدكتور محمد كامل حسين ، ليتصور ما حدث من تحويل الأيوبيين للناس من المذهب الإسماعيلى إلى مذاهب أهل السنة ، وخاصة مذهب الإمام الشافعى . وكان هذا المذهب ينافس المذهب المالكى فى مصر من قديم حتى إذا استولى الأيوبيون على مصر ، وهم من الأكراد الشافعية ، قربوا منهم فقهاء هذا المذهب ، وأصبح لهم الشأن الأول فى القضاء والفتيا ، وإن ظل الصعيد فى جملته مالكيّاً . ولا بد أن يتعرف الباحث على الحركة الصوفية التى أنتجت فى هذا العصر ابن الفارض ، ويعرف خطر هذه الجماعة فى حروب الصليبيين حتى كان صلاح الدين لا يبنى مدرسة إلا ويبنى بجانبها زاوية لهم ، وكانت تسمى رباطاً ، فهى ليست داراً للعبادة فحسب ، بل هى أيضاً مركز لتجمع الجنود لحرب الصليبيين . على الأقل يراجع الباحث ما كتبه المقريزى عن زواياهم . ثم هناك المتكلمون وفرقهم وخاصة فرقة الأشعرية أتباع أبى الحسن الأشعرى المتوفى سنة ٣٢٤ ومنذ القرن الخامس يشيع هذا المذهب فى العراق وما وراء العراق ويتسع

انتشاره غرباً . ويتبعه جمهور العلماء في مصر والشام ، وتَسْتَعْرِفُ بين أتباعه وبين الحنابلة منافسة حادة ، على نحو ما صورَ لنا ذلك آنفًا السبكي عند أستاذه الذهبي الحنبلي ، وكتابه طبقات الشافعية الكبرى من خير المصادر في هذا الجانب وفي جانب التصوف السالف وأيضًا في جانب المنافسة بين المذاهب الفقهية الأربعة الكبرى جميعها ، وهي مذاهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية . ويلاحظ أن الباحثين في الشعر الأيوبي والملوكي لا يلتفتون إلى هذا الكتاب ، وهو يحمل مادة شعرية نفيسة بجانب ما يصور من الحركة الثقافية . ولم نتحدث حتى الآن عن المصادر الأساسية في الشعر الأيوبي التي ينبغي على الباحث فيه أن يعكف عليها ، مستقيماً منها مادته ، وفي مقدمتها القسم المصري من كتاب خريدة القصر للعماد الأصبهاني وهو في مجلدين ، وكذلك القسم الشامي وهو في ثلاثة مجلدات ، ويصرح العماد بأنه ألف خريدته أو قل صنّفها في السنوات الأولى من العقد الثامن في القرن السادس الهجري ، ومعنى ذلك أنها صنّفت قبيل نهاية حكم صلاح الدين ، وإذن فلا بد للباحث من الرجوع إلى مصدر آخر أو مصادر أخرى تحمل تراجم الشعراء وأشعارهم إلى نهاية حكم الأيوبيين في نهاية العقد الخامس من القرن السابع ، ومن هنا تتبين أهمية كتاب المغرب في حلي المغرب لابن سعيد ، وقد خصّ فيه الفسطاط والقاهرة بمجلدين ضخمين ضمنهما الترجمة لكثير من شعراء العصر الأيوبي حتى زمن تصنيفه للكتاب سنة ٦٤٥ . ولا يقل عن هذا الكتاب أهمية كتاب الروضتين في أخبار الدولتين : دولة نور الدين ودولة صلاح الدين ، لأبي شامة المقدسي ، وأهمية الكتاب ترجع إلى أن أبا شامة قسم صحف كتابه بين مواقع نور الدين وصلاح الدين مع الصليبيين وبين ما نظم في هذه المواقع من أشعار ، وكأنه رأى ببصيرته النافذة أن الشعر الذي ألقى فيها أو أنشد هو التاريخ الفنى لأجدادنا الحربية ، بجانب التاريخ السياسي وأنه ينبغي أن يكون التاريخ في كتابه لذلك موزعاً بين النثر والشعر ، النثر لتصوير الأحداث تصويراً يغلب عليه السرد ، والشعر لتصويرها تصويراً ينبض بالحياة نبضاً كان يبث الحقد والحفيظة في نفوس المحاربين ، مما جعلهم يندفعون إلى سحق الصليبيين سحقاً ، وذيل على هذا الكتاب نفيس . ولا يقل عن الذيل وأصله أهمية في حروب صلاح الدين كتاب الفتح القسي في الفتح المقدسي ، ومعروف أن معركة القدس أو بعبارة أخرى معركة حطين

التي فتحت أمام البطل أبواب بيت المقدس هي أهم معاركه ، ولذلك يكون كتاب خاصٌ بها شيئاً نفيساً ، وقد كتبه شاعره ووزيره العماد الأصبهاني وضمنه أشعاره في هذا الفتح ، وكل ذلك يُعَلَى من شأن الكتاب ومن قيمته بين المصادر المتصلة بالعصر وشعره . ويجانب هذه المصادر الشعرية العامة لا بد للباحث في الشعر الأيوبي من الرجوع إلى دواوين الشعراء ، وكثير منها مطبوع ، وفي مقدمتها ديوان القاضي الفاضل وزير صلاح الدين وساعده الأيمن وأكبر كتّاب مصر في العصر ، وديوان ابن سناء الملك وكان قد طُبِع في الهند وأعيد طبعه ونشره في القاهرة ، وديوان ابن عنين شاعر الشام المشهور وقد نشره المجمع العلمي بدمشق ، وديوان البهاء زهير وقد نشر مراراً ، وديوان ابن مطروح المنشور قديماً ، وكذلك ديوان ابن النبيه الذي نشره في القرن الماضي عبد الله فكري نشرة جيدة . ولا ننسى ديوان البوصيري ، وهو طريف إلى أقصى حد لأنه يصور لنا فساد الموظفين وخاصة جامعي الضرائب في الريف المصري ، ويشتهر بمدائحه النبوية ويظن كثيرون أنها لا تتجاوز موضوعها ، لأنهم لم يقرءوها قراءة فاحصة ، ولو أنهم صنعوا لعرفوا أنها لم تكن مديحاً نبوياً بالمعنى المفهوم ، إنما كانت استشارة واستنهاضاً لحرب الصليبيين ، بما يصور البوصيري من جهاد الرسول عليه السلام وأصحابه لأعداء الإسلام من المشركين ، مما يحفز به العزائم لجهاد أصحاب الصليب المغيرين ، وأيضاً بما يصور - كما مرّ بنا في غير هذا الموضع - من الحقيقة الحمادية المنبثة في الوجود منذ نشأته ، حقيقة النور النبوي الذي سرّى في كن الأنبياء والمرسلين ، وكأنا رفع البوصيري هذا النور شعاراً في مواجهة الصليبيين ، ومزاعمهم في المسيح . وهو يردّ عليهم فيها ردّاً عنيفاً ناقضاً لها نقضاً شديداً . ويلقانا عند ابن الفارض، الشاعر الصوفي، تصوير قوى هذه الحقيقة الحمادية ، إذ تأخذ شكل تراتيل رائعة ، وهي تراتيل كان يقذف بها المتصوفة شعلا نارية في وجوه الصليبيين يريدون أن يحرقوهم بها محقماً .

ولعل في هذا العرض السريع لأهم مصادر البحث في الشعر الأيوبي ما يصور من بعض الوجوه كثرتها وأنه ينبغي أن لا يكون غرض أي باحث في هذا الشعر عرض موضوعات عامة فحسب ، وإنما الغرض قبل كل شيء النفوذ إلى تفسيرات جديدة

في جميع جوانب الحياة ، حياة الشعر وحياة المجتمع واقتصاده وثقافته ومذاهبه الكلامية والفقهية ، ولا بد من التعمق في دراسة الدواوين الشعرية ، حتى نقف على حركات العصر وبواعثها وقوقاً علمياً سديداً ، كما رأينا في الشعر الصوفي ، فهو ليس شعر موالد وحلقات دينية كما قد يتبادر ، إنما هو شعر جهاد لإلهاب عواطف الشعب في حرب أعداء الإسلام وسحقهم سحقاً ، ولذلك تجردت له جماعات كانت تتغنى به على المزمار وفي حلقات الذكر استنهاضاً للمسلمين كي يذودوا بكل قواهم عن حمى الإسلام وحياضه . ومن يقرأ شعر البهاء زهير وابن النبيه في الغزل يحس توا أصداء الشعر الصوفي الوجداني فيه ، إذ يكتظ بالمشاعر ، حتى لتصبح بعض قطع عندهما ، وكأنها شعر صوفي خالص بكل ما يسمه من وجد ولوعة . وكأن التصوف هو الذي أمسك بالغزل في تلك الحقب دون أن يتجمد أو يصبح أصدافاً خالصة من التشبيهات والاستعارات ، فقد أتى عليه عند بعض الشعراء على الأقل شعراً وجدانياً بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى .

و إنما أطلنا في بيان جوانب الدراسة في شعر العصر الأيوبي ومصادرهما وما قد تهدي إليه من تفسيرات جديدة لغرضين مهمين ، هما بيان أنه لا يُقصد بالدراسة لأي عصر أدبي مجرد عرض جوانبه ، إذ يغلب أن يؤول ذلك إلى دراسة سطحية لا تفيد البحث الأدبي الحقيقي أي فائدة ، إنما يُقصد إلى التعمق فيه بحيث يَطرح الدارس على الباحثين تفسيرات لم يتنبه إليها باحث من قبل . وبذلك تضيف دراسته إلى البحوث السابقة في العصر إضافات جديدة ذات فائدة أو فوائد جُلَّت . والغرض الثاني أن نوضح صعوبة بحث عصر بأكمله ، وخاصة على الناشئين من الباحثين ، إذ تكون معرفتهم به وبمصادره محدودة ، فيتعرّون فيه صوراً مختلفة من التعرّ ، ومن أجل ذلك يحسن بالباحث الناشئ أن يختار - كما أسلفنا - جانباً معيناً من العصر ، بل حتى الجانب المعين قد يكون أوسع مما ينبغي ، كالجانب الصوفي آنف الذكر مثلاً ، إذ يضطر الباحث المبتدئ إلى التعرف على التصوف وتطوره ، حتى انتهى إلى ابن الفارض ، وسيرى البحث مليئاً بالصعاب لما يتصل به من الدراسة لأفكار الحلول ووحدة الوجود ووحدة الشهود، وما إلى ذلك من مباحث صوفية عسيرة .

وينبغي أن يستقر في أذهان ناشئة الباحثين أن الواجب أن يتخلصوا في كتابتهم عن شاعر من المقدمات التي تكتسب عن عصره كما أشرنا إلى ذلك في غير هذا الموضوع فقد تعود كثير من أن يتحدثوا عن جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في العصر، وهو حديث حرى بأن يضعف البحث في الشاعر إن لم يحمل بعض تفسيرات جديدة، وهو شيء لا ينتظر من الباحث الناشئ لقللة درايته بالعصر وظروفه، ولذلك نراه عادة يجمع من هنا وهناك كلاماً في هذه الجوانب لا يفيد فائدة جديدة إلا تسويد بعض الصفحات وتكبير حجم البحث وكميته، مما يهدده تهديداً خطيراً، إذ نحسى فيه مسافات دون أن نحصل على شيء نافع. ومن هنا كنت أرى أن ينحى الباحث في شاعر العصر من طريقه، ويكتب مباشرة عن حياته وديوانه وشعره، راجعاً إلى مصادر ترجمته في كتب التراجم والوفيات وأيضاً إلى ديوانه وما يمدّه به من تفاصيل جديدة بأن تنير بعض الجوانب في سيرته. وترجمات الشاعر في المصادر القديمة تتفاوت قيمتها من مصدر إلى مصدر، فمثلاً ترجمة ابن سناء الملك في المغرب لابن سعيد عظيمة الخطر بالقياس إلى ترجمته في معجم الأدباء ووفيات الأعيان لأن ابن سعيد هو الوحيد الذي أشار إلى أنه كان يتشيع، وهو تشيع غريب، إذ كان شاعر صلاح الدين ووزيره القاضي الفاضل اللذين قضيا على التشيع في مصر. ولعل في ذلك ما يصور أهمية الإحاطة بالمصادر كما أسلفنا ويؤكد كلام ابن سعيد أننا نجد في ديوان ابن سناء الملك أشعاراً في مديح بعض العلويين وبكاء حاراً على الحسين لمقتله الأليم، ولذلك يُعَدُّ أى بحث عنه لا يعرض هذا الجانب فيه ناقصاً ركناً مهماً من أركانه. وقد يكون ذلك هو السر الحقيقي في أن مدامحه لصلاح الدين العظيم الذي قهر الصليبيين وسحق جموعهم في معارك مظفرة لا تحمل في كثير منها ما كان يُنتظر منه من حماسة ملتبهة وفورة متدفقة. وليس هذا كل ما تلفتنا إليه دراسة ابن سناء الملك، فنحن حين نقرأ شعره نجده شديد الصلة بشعر الأسلاف، وكانت هذه الصلة شيئاً عاماً عند جميع الشعراء، ولذلك كان ينبغي أن نبحت عن تفسير لها، وهو في رأينا محافظة الشعراء في العصر الأيوبي على شخصية الشعر العربي، وهي جزء من محافظة عامة على الشخصية العربية، حين نازل الصليبيون العروبة في ديارها بالشام والموصل ومصر، فاستشعرها العرب إلى أقصى حد في جميع شؤونهم العلمية والأدبية، وقال المستشرقون إن هذا العصر

والعصر التالى له، عصر الماليك، كانا عصرى جذب وعقم وجمود، وهو تفسير مخطئ، لأنه ليس من الطبيعى أن تصاب ملكات أسلافنا بالعقم والخمود فى نفس الحقب التى سحقوا فيها الصليبيين والتتار سحقاً ذريعاً، وإنما هو إحساس بالشخصية العربية واستشعار عميق لها. وخطورة التفسير بالجمود والعقم عند ابن سناء الملك لا تظهر فقط فى التفسير نفسه، بل أهم من ذلك أنها تقوم حججاً صفيقاً بين تبيين الروح المصرية عنده وبين الباحث فيه. ومن يتعمق دراسة شعره يلاحظ كثيراً من خصائص هذه الروح، فهو يميل إلى السهولة واليسر فى شعره وإلى الدعابة، ويمسح الدين على قصائده ويشيع عنده غير قليل من الرقة والدمائة التى تميز بها القاهريون على مر العصور كما يشيع استخدام الكلمات العامية اقتراباً من الشعب ومزاجه ولغته. ويتميز ببرِّ وحنان لأبويه وأهله مما يميز الأسرة المصرية فى جميع عصورها القديمة والوسطى والحديثة. وعلى هذا النحو كلما تعمقنا فى قراءة ديوانه وجدنا خصائص الروح المصرية بارزة. ولا بد أن يُعنى باحثه بدراسة موشحاته وينفذ منها إلى مهارته فى اصطفاء الألفاظ والملازمة بين الكلمات والحروف والعناية بالنغم وتقدير الشطور حتى لتصبح بعض موشحاته بحوراً من النغم الصافى الممتع. ومعروف أنه هو الذى وضع للموشحات عروضها على نحو ما وضع الخليل بن أحمد للشعر العربى الموروث عرضه، وهو جازب عنده يدل على ذكائه المفرط ونفاذ بصيرته وملكاته الحصبة.

ولعل فى كل ما قدمنا ما يوضح أهمية استخدام المصادر والانتفاع بها، فليس يكفى أن نجمعها، بل لا بد أن نحسن الإفادة منها أكبر فائدة، ومما لا يختلف فيه اثنان أن المصدر المتقدم يلغى المصدر المتأخر، فلا نحيل على المصدر الثانى إلا إذا أحلنا قبل ذلك على المصدر الأول، ولا نكنى بالمصدر الثانى بحال إلا إذا كان المصدر الأول الذى نقل عنه فقد سقط من يد الزمن. وينبغى ألا نحيل على مصادر مخطوطة وخاصة إذا كانت ملكاً لأفراد ما دام يمكن الإحالة على مصدر مطبوع، ويوضح ذلك أن قصيدة مثلاً نُظمت فى حادثة سياسية ونُشرت فى حينها بإحدى الدوريات ولم يُطبع ديوان الشاعر وظل مخطوطاً عنده، فإنه ينبغى ألا نحيل على الديوان لأنه ليس تحت عين القارى، وإنما نحيل على المجلة الخاصة.

ويُتَبَيَّن خطأ ذلك بشكل أوضح وأخطر إذا عُنِيَ باحثٌ مثلاً بالشعر الذى نُظِمَ فى تأميم قناة السويس ولم يرجع إلى الصحف والمجلات واكتفى بأن وجد عند شاعر قصيدة تتصل بالموضوع فقد يكون نظمها متأخراً فضلاً عن أنه ترك المصادر الأصلية للشعر المطلوب ، ونقص الصحف والمجلات . وبنفس الصورة لو أن باحثاً يعنى بالأناشيد التى نُظِمَت مع قيام الثورة المصرية لسنة ١٩١٩ ترك الدوريات إلى بعض قطع أو أناشيد قال له أصحابها إنهم نظموها فى نفس المناسبة ولم ينشروها . إن عليه أن يدرس ما نُشِرَ لا ما طُوِّى فى أدراج المكاتب لسبب طبيعى هو أنه موقَّت مع الثورة ولا يحتاج إلى الدليل البين والشهادة القاطعة.

وما ينبغى أن يتحاشاه الباحث أن يُعْنَى بموضوع يفترق إلى لغة لا يتقنها إتقاناً تاماً كمن يُعْنَى بدراسة الأزجال الأندلسية دون أن يكون له أى معرفة باللغة الرومانسية وألفاظها التى سقط منها كثير إلى تلك الأزجال بحيث لا تُفْهَم أحياناً دون معرفة دقيقة بما تحمل من تلك الألفاظ . وتقابل هذه الصعوبة صعوبة أخرى ، ذلك أن بعض من يظنون أنفسهم يعرفون بعض الكلمات الرومانسية قد يحرفون كلمات عربية عن مواضعها فى الزجل الأندلسى ، فتصبح معانيه مضطربة غير مستقيمة وكان الأرجال تحتاج أولاً معرفة دقيقة بالعربية ثم معرفة بالرومانسية من حين إلى آخر . ومن هذا القبيل المصادر التاريخية المتأخرة فى عصر المماليك فإنها تحمل مصطلحات تركية كثيرة ، على نحو ما يتضح فى الجزئين الثانى عشر والثالث عشر من النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ، وهما يزخران بألقاب تركية تتصل بوظائف العاملين فى الدولة ، ومعرفتها ضرورية لمن يبحث فى تلك الحقب ، سواء فى التاريخ أو فى الشعر ، إذ كثير من القصائد يتصل بهؤلاء العاملين على اختلاف وظائفهم ومناصبهم . وما يتصل بذلك كثرة المصطلحات العلمية التى كان يقحمها الشعراء على أشعارهم منذ أبى العلاء المعرى ، فقد أقحم على لزومياته كثيراً من مصطلحات علوم النحو والحديث والميراث والفقه والعروض ، وتبعه الشعراء بما كونه فى هذا الاتجاه . وإذا لم يفهم الباحث تلك المصطلحات فهماً دقيقاً اضطرب فهمه للأشعار التى تحملها وضلَّتْ منه معانيها الدقيقة . وحرى فى رأينا بهذا الباحث أن يبتعد عن مثل هذه الموضوعات التى لا يحسن معرفة المصطلحات المتصلة بها . وقد

أقبل كثيرون من ناشئة الشباب على موضوعات الأدب المقارن ، وكأنما لها سحر خاص ، ولكن هذا السحر نفسه يحيطها بشباك كثيرة تؤذن بأن يتعثر فيها الشاب الناشئ - كما مرّ بنا - ، وقد لا يستطيع الخلاص من عثراته . ومرجع ذلك إلى أن الأدب المقارن يحتاج إلى معرفة دقيقة بمصادر الموضوع الذى يبحثه فى العربية ثم مصادر الموضوع الذى يشبهه فى اللغة الأجنبية ، وإذا لم يكن الباحث على علم بيّن بالأدب العربى والأدب الأجنبى ، ولم يكن يفقه موضوع المقارنة فى الأدبين فقهاً حسناً فإنه حرى به أن يسقط سقوطاً لا إقالة له منه فى بحثه ، ومن أجل ذلك كان يحسن بالباحث المبتدئ أن ينصرف عن مثل هذه البحوث الشائكة العسرة .

وهناك مسألة مهمة هى مسألة التعرف على المصادر وكيفيةه ، وهى مسألة لا تحلّ إلا عن طريق القراءة الواسعة المتصلة بالموضوع الذى يريد الباحث أن يدرسه . ولا تقفه هذه القراءة على كثير من المصادر فحسب ، بل تقفه أيضاً على من كتبوا فى العصر الأدبى الذى يريد أن يختار لنفسه موضوعاً منه ، وقد ينفذ إلى معرفة جوانب فى حاجة إلى دراسة جديدة ، كما قد ينفذ إلى معرفة حركات واتجاهات فى حاجة إلى تفسيرات جديدة . وقد يجد فى نفس هذه الكتابات تنبيهاً إلى دراسة مشكلات أدبية لم يكن متنبهاً إليها ، كما قد تنبهه إلى كثير من المصادر الأساسية وغير الأساسية . ومعروف أنه من أهم ما ينير أماننا الطريق لمعرفة المصادر بجانب ذلك دوائر المعارف وكتب الفهارس قديماً وحديثاً ، ومن أقدمها الفهرست لابن النديم المتوفى فى أواخر القرن الرابع ، وقد سجل فيه جميع الكتب التى كانت متداولة عند الوراقين فى زمانه . ولا يقل عنه أهمية كتاب كشف الظنون لحاجى خليفة المؤلف فى القرن الحادى عشر الهجرى ، وفيه سجل دقيق للكتب المعروفة حتى عصره . وبين زمنى الكتابين عنى كثير من العلماء بكتابة فهرسة لهم . وقد يسمونها مشيخة أو معجماً . وعادة يعرضون فى هذه الفهرسة أسماء شيوخهم والكتب التى قرءوها عليهم أو رَوَوْها عنهم أو سمعوا منها ، وهى مهمة فى معرفة الكتب التى كانت تُتَدَاوَلُ فى عصر هذا الشيخ أو ذاك ، وخير ما يمثلها الفهرسة لابن خير الإشبلى . وبجانب ذلك نجد معجم سركيس الخاص بالمطبوعات العربية والمصرية حتى عصره ، وأهم منه تاريخ الأدب العربى لبروكلمان

الذى سجل فيه كل ما طُبع وكل ما احتفظت به دور الكتب من مخطوطات في العالمين العربي والغربي حتى نهاية العقد الرابع من هذا القرن . ولا بد أن نضم إلى ذلك المقالات التي تنشر في بعض المجلات عن العصر، موضوع الدراسة، وما تشير إليه من مصادره، ولا بد أن نضم أيضاً فهرس دور الكتب الكبيرة مثل دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة .

٥

### نقد المحدثين للمصادر

لعل أهم مصادر تعرضت لنقد القدماء والمحدثين هي رواية الشعر الجاهلي ومَن حمله من الرواة وما حمله من الكتب ، وقد اتخذ القدماء - كما مر بنا - نفس المقاييس التي اتخذها أصحاب الحديث النبوي لفحص روايته وتبين الصحيح منها من الزائف ، فأخضعوا الرواة والرواية لامتحان شديد ، خلصوا منه إلى بيان الرواة الوضّاعين المتهمين والرواة الصادقين الموثّقين .

وآفستَ هذا الجهد الخصبُ القِيم المستشرقين منذ أواسط القرن الماضي ، وبدلاً من أن يقفوا عند الإعجاب بصنيع القدماء مضوا يتهمون الشعر الجاهلي عامة دون أن يقدموا براهين جديدة ، حتى إذا تقدمنا إلى سنة ١٩١٨ رأينا مرجليوث يثير المسألة بقوة ، وما يلبث أن يكتب فيها مقالا طويلا في مجلة الجمعية الملكية الآسيوية بعدد يوليو سنة ١٩٢٥ عنوانه « أصول الشعر العربي » حاول فيه جاهداً أن يزيّف هذا الشعر جملة ، مستدلاً ببراهين عدة ، لعل من الخير أن نعرضها برهاناً برهاناً لنرى مقدار سدادها أو فسادها ، وأول ما ذكره أن تكون الرواية الشفوية حفظت الشعر الجاهلي ، فهو ينكرها ، ومعروف أن رواية الشعر الجاهلي ظلت تُتداول من جيل إلى جيل حتى عصر التدوين . وهو يتخذ من هذه المقدمة الفاسدة دليلاً على أنه لم تكن هناك طريقة لحفظ الشعر الجاهلي سوى كتابته ، ولما كانت كتابته إنما حدثت متأخرة فمن المؤكد في رأيه أنه نُظف في حقبة إسلامية . والبرهان منقوض لأنه يعتمد على مقدمة فاسدة كما رأينا . وبرهان ثانٍ عنده هو وجود الرواة

البحث الأدبي : طبيعته . مناهجه . أصوله . مصادر

الوضاعين أمثال حماد ، ووجودهم لا ينفي وجود رواة ثقاة ، فهو برهان متداع . وبرهان ثالث أن الشعر الجاهلي لا يمثل عقائد الجاهليين الوثنيين ولا المسيحيين ، فليس فيه فكرة تعدد الآلهة الوثنية ولا فكرة التثليث المسيحية ، إنما فيه التوحيد وشيء من القصص القرآني وإشارات إلى الحساب في الآخرة . وهو برهان متداع بدوره ، لأن كتاب الأصنام لابن الكلبي زاخر بذكر أوثانهم وآلهتهم المتعددة ، وليس من الختم أن يستشعر المسيحيون الجاهليون فكرة التثليث المسيحي في أشعارهم ، ومن يدري ربما استشعروها وسقطت الأشعار التي تمثلها كراهة من الرواة المسلمين أن يردّوها . أما الشعر الذي يمثل روح الإسلام ويراه مرجليوت صحيحاً فمن المؤكد أنه منحول وُضع على ألسنة الجاهليين . وبرهان رابع عنده هو أنه لو كان هذا الشعر صحيحاً لمثل لغة القبائل العدنانية الشمالية ولغة الحمير بين اليمنية الجنوبية ، فضلاً عن تمثيلة للهجات القبائل المتعددة . وهو برهان منقوض بدوره ، أما أنه لم يمثل اللغة الحميرية فهذا طبيعي لأنها ليست لغته بل هي لغة مستقلة عنه ، على نحو ما يعرف ذلك علماء اللغات السامية ، وقديماً قال أبو عمرو بن العلاء : ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا . وأما أنه لا يمثل اللهجات الجاهلية المتعددة للقبائل فهذا أيضاً طبيعي لأنه كانت هناك لهجة فصحي في الجاهلية نظم الشعراء فيها أشعارهم متخلصين من لهجاتهم القبلية المحلية ، وهي نفس اللهجة التي نزل بها القرآن الكريم . وآخر براهين مرجليوت أن النقوش التي اكتشفت لليمنيين الجنوبيين ليس فيها ما يدل على أنه كان لهم نشاط شعري ملحوظ ، وإذا كانوا هم مع مدنيّتهم المعروفة لم يخلّفوا شعراً فكيف يخلّف البدو الشماليون هذا الشعر الجاهلي الكثير . ونقّص بعض المستشرقين أنفسهم هذا البرهان لأن نظم الشعر لا يحتاج إلى حضارة ولا مدنية ، فالبدو ينظمونه كما ينظمه المتحضرون ، بل حتى البدائيون ينظمونه على نحو ما هو معروف عن الإسكيمو . وقد لوح في وجهه غير مستشرق ، وخاصة « لايل » في مقدمته للمفضليات ، إذ قال إنه على فرض التسليم بأن الشعر الجاهلي موضوع فإن من وضعوه كانوا يحاكون أمثلة ونماذج صحيحة منه ، وإذن فقد كان هناك شعر جاهلي صحيح وشعر جاهلي مزيف ، بالضبط كما لاحظ علماءنا القدماء ذلك . ويقول إنه قد يكون أصاب قصائده بعض التبديل في الألفاظ بحكم طول المسافة بين العصر الجاهلي والعصر العباسي عصر التدوين ،

على أن من يرجع مثلاً إلى المعلقة يجد لكل معلقة شخصيتها الواضحة المميزة لها ولصاحبها مما يؤكد صحة نسبتها إليه . ويقول إن في هذا الشعر الجاهلي الذي يتهمه مرجليوث وأمثاله ألفاظاً غريبة لم تكن معروفة ولا متداولة في زمن الرواة العباسيين ، واحتفاظه بها برهان قاطع على أنه صحيح في جوهره .

وأشهر من نَقَدَ مصادر الشعر الجاهلي بين العرب المعاصرين طه حسين ، فقد كتب في ذلك كتابه « في الأدب الجاهلي » وفيه هاجم هجومًا عنيفاً رواية الشعر الجاهلي مجرحاً لها في أربعة كتب من كتابه ، هي الثاني والثالث والرابع والخامس ، وهو في الثاني يفصل الأسباب التي تدفعه إلى الشك في الشعر المروي عن الجاهليين والذي ينبغي عدم الاعتماد عليه - في رأيه - لاستخراج صورة أدبية صحيحة للعصر الجاهلي . وقد جمع هذه الأسباب في براهين كبيرة ، هي أن الشعر الجاهلي لا يصور حياة الجاهليين الدينية والعقلية والسياسية والاقتصادية ، ولا يصور لغتهم ولهجاتها المختلفة فضلاً عن تصوير اللغة الحميرية وكيف كانت تباين لغة العرب الشماليين العدنانية . وطه حسين يلتقي في البرهان الأول بمرجليوث ، غير أنه عنده أكثر تفصيلاً ، فقد لاحظ أن القرآن الكريم صور الحياة الدينية للجاهليين تصويراً دقيقاً في مجادلاته لليهود والنصارى والصابئة والمجوس والوثنيين على حين لم يكد الشعر بصور شيئاً من ذلك . وقياس الشعر الجاهلي على القرآن في هذا الصدد قياس منقوض ، لأن القرآن كتاب ديني ، يدعو إلى رسالة سماوية يريد أن يجمع عليها العرب فطبعي أن يبين ما في معتقداتهم من انحراف وضلال ، ليجعلهم يسارعون إليه عن عقيدة ، بخلاف الشعر فإن شاعراً لم يدعُ بشعره إلى دين جديد بل كانوا يتغنّون بشعرهم عواطفهم ومشاعرهم . ومع ذلك فكتاب الأصنام لابن الكلبي ، كما أسلفنا ، يحمل من معتقدات العرب الجاهليين وإيمانهم بالأوثان عتاداً كبيراً . والبرهان الثاني عند طه حسين أن الشعر الجاهلي لا يصور الحياة العقلية الجاهلية ، وكأنه يفترض أنه كان لهم حياة فكرية معقدة ، وقد كانوا لا يزالون أقرب إلى الدور الفطري ، ومع ذلك فقد أكثروا من الحكم يكتفون أو يقطّرون فيها تجاربهم في الحياة على نحو ما نرى عند زهير في نهاية معلقته ، وعرضوا لأفكار كثيرة عن الحياة والموت على نحو ما يلتقانا

في معلقة طرفه . فالقول بأن شعرهم لا يمثل حياتهم العقلية هو بدوره منقوض ، فقد مثلها بفطريتها وتجاربها البسيطة . أما البرهان الثالث وهو أن شعر الجاهليين لا يمثل حياتهم السياسية ، فقد دعه بأن القرآن صورَّ العرب في سورة الروم شيعةً : شيعة تقف مع الروم وشيعة تقف مع الفرس إذ يقول : (الآن . غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيَّعَلِبُونَ في بضع سنين لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصرون من يشاء وهو العزيز الرحيم) . والشعر لا يصور شيئاً من ذلك وهو أيضاً برهان مردود ، فقد كان شعراء الحجاز ونجد أو قل كثير منهم شيعةً : شيعة تنتصر للغساسنة الموالين للروم وشيعة تنتصر للمناذرة الموالين للفرس . ولما امتشقت قبيلة بكر سيوفها ضد الفرس توعدَّهم الشعراء طويلاً حتى إذا انتصرت عليهم في موقعة ذي قار قبيل الإسلام تغنَّى بها العرب - وفي مقدمتهم الأعشى - غناء كله فخار وابتهاج بالنصر المبين . وإذن فليس بصحيح أن الشعر الجاهلي لا يمثل حياة الجاهليين السياسية وصلاتهم بمن حولهم من الأمم . والبرهان الرابع أن الشعر الجاهلي المروي لا يمثل حياة الجاهليين الاقتصادية ، وقد دعه بأن القرآن صورَّ العرب طائفتين : طائفة الأغنياء المستأثرة بالثروة وطائفة الفقراء المعدمين ، والشعر لا يصور شيئاً من ذلك إذ يصور العرب جميعاً أجواداً كراماً ، بينما يذم القرآن البخل والبخل والخلاء ذمّاً شديداً . وهو برهان أيضاً مردود ، بما صور شعراء الصعاليك تصويراً واسعاً ما كان بين الفقراء والأغنياء من نضال عنيف . وإذا كانوا أكثروا في مدحهم وفخرهم من ذكر الكرم والجود فإنهم أكثروا في الهجاء من ذكر البخل والشح الذميم . أما البرهان الخامس وهو أن الشعر الجاهلي لا يصور الفروق بين اللغة العدنانية الشمالية واللغة الحميرية الجنوبية وبالمثل لا يصور الفروق بين لهجات اللغة الشمالية العدنانية . فإن طه حسين يلتقي فيه بمرجليوث كما أسلفنا . وهو يلاحظ أن أشعاراً كثيرة تضاف إلى العرب الجنوبيين ، وهي لا تمثل لغتهم وإنما تمثل لغة الشماليين . ويحتاج ذلك فضلاً من التحقيق فإن العرب الجنوبيين الذين كانوا يجاورون الشماليين أخذوا يتركون لسانهم الحميري إلى اللسان العدناني على نحو ما يلاحظ حظه عند مسدحج وبلحارث بن كعب ، ولم يُدكَر في السيرة النبوية أن الرسول عليه عليه السلام حين كانت تفد عليه في عام الوفود جماعات من العرب الجنوبيين اتخذ

بينه وبينهم وسيطاً يُحسّن لغتهم ، مما يدل بوضوح على أن الجنوبيين كانوا قد أخذوا في التعرب قبيل ظهور الإسلام . فليس من المستغرب إذن أن نجد على لسان كثيرين منهم شعراً باللغة العدنانية الشمالية . وطه حسين لا يتشكك فقط في الشعر المنسوب إلى اليمينيين المقيمين في أوطانهم الجنوبية ، بل يتشكك أيضاً في الشعر المنسوب إلى قبائلهم التي هاجرت منذ القرن الرابع الميلادي إلى الشمال مثل كندة وشاعرها امرئ القيس ، وهي قبائل تعرّبت بحكم استقرارها في موطنها الجديدة بين العرب الشماليين أحقاباً متعاقبة ، فهي إذا كانت يمنية نسباً وأصلاً فإنها عدنانية موطنياً ولغة ولساناً . ويقول إن القرآن الكريم مثل بقراءاته لهجات القبائل العربية على حين لا يمثلها الشعر الجاهلي ، مما يدل على أنه شعر موضوع منحول . ومعروف أن لهجة أدبية سادت بين العرب في الجاهلية هي لهجة قريش ، وقد سادت هذه اللهجة واتخذها الشعراء جميعاً أداةً لشعرهم والتعبير عن وجدانهم ، متخلّين عن لهجاتهم المحلية وخصائصها اللغوية ، فكان طبيعياً أن يخلو منها الشعر الجاهلي . وتوقّف ليشكك في شعر الشواهد التعليمية ، والشك فيه ينبغي أن يقتصر عليه ، إن صحّ ، ولا يعمّم في الشعر الجاهلي جميعه .

وإذن فكل البراهين التي ساقها طه حسين لدحض الرواية للشعر الجاهلي منقوضة سواء منها ما التقى فيه مع مرجليوث وما استقلّ به . وهو ينتقل من هذا الكتاب الثاني إلى الكتاب الثالث ، وقد خصّه ببيان أسباب الوضع للشعر الجاهلي وردّها إلى السياسة والدين والقصص والشعبية والرواية . أما السياسة فقد لاحظ أنها دَفَعَتْ إلى وضع شعر كثير على لسان قريش والأنصار في الإسلام ، وهي ملاحظة استمدّها من ابن سلام في كتابه « طبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين » إذ ساق اتهاماً لقصيدة أبي طالب التي روتها قريش في أشعارها والتي يمدح بها الرسول عليه السلام وقال إن قريشاً أضافت إلى شعرائها منحولات كثيرة ، كما أضافت كثيراً إلى أشعار حسان شاعر الأنصار . فأصل الملاحظة التي لاحظها طه حسين صحيح ، لاحظها ابن سلام من قبله ونصّ عليه ونبّه إليه ، غير أن هذه الأشعار التي وقف عندها طه حسين وابن سلام جميعاً ليست جاهلية ، إنما هي إسلامية ، وإذن فهي لا تصدق على الشعر الجاهلي ولا على روايته ، بل تقع

بعيداً . والدين يقصد به طه حسين ما قيل من أنه نُظِمَ في الجاهلية إرهافاً ببعثة الرسول وما أضيف إلى الجحَن والأُمم الدائرة وإلى اليهود والنصارى وعدى ابن زيد العبادى شاعر الحيرة النصرانى . وكثير من ذلك رفضه الرواة الأنبات . وقد نصَّ ابن سلام على ما وضع على لسان عدى بن زيد ، وقال إن أهل العلم بالشعر القديم لا يُشكَل عليهم ما وضع المولِّدون والرواة المتَّهمون من شعر غث ضمَّنوه الروايات والأخبار عن الجاهلية ، وقد هاجم ابن إسحق صاحب السيرة النبوية - كما مر بنا في غير هذا الموضع - لكثرة ما حمل سيرته من هذا الشعر ، وردت كثيراً من المنحول الذى رواه . وإذن فكل ما قاله طه حسين في هذا الصدد لم يكن غائباً عن ابن هشام وابن سلام وأضرابهما من القدماء . ومثله ما قاله عن القصص والقصاص ، وهو يشير إلى كثرة ما نُظِمَ حول غزوة بدرٍ وغزوة أحد وغيرهما من الغزوات وأضيف إلى طائفة من الأشخاص المعروفين سواء أكانوا شعراء أو لم يشتهروا بالشعر مثل حسان وحمزة بن عبد المطلب وعلى بن أبى طالب ، كما أضيف إلى نفر من قريش وغير قريش لم ينظمو شعراً قط . وواضح أنه يتحدث عن شعر إسلامى لا عن شعر جاهلى . ويتحدث عن الشعوبية وما دفعت إليه من تحل الشعر على الجاهليين مصورة فيه مثالبهم التى كانت تصمهم بها من جهة ومبته ثنائهم على الأعاجم ، ولم يسق شيئاً من شعر المثالب ، أما الثناء على الأعاجم فساق فيه قصيدة لأبى الصلت بن ربيعة شاعر الطائف تحمل ثناء على الفرس ، وأشار إلى أن لعدى بن زيد شاعر الحيرة ولشعراء آخرين ثناء أيضاً عليهم وإشادة بملوكهم وسلطانهم وجيوشهم . وقد لا يكون هذا الشعر موضوعاً ، بل إنه هو نفسه الشعر الذى كان يبحث عنه ونفاه حين قال في كتابه الثانى إن الشعر الجاهلى المروى لا يمثل حياة القوم السياسية وانقسامهم إلى شيعتين : شيعة تنتصر للفرس وشيعة تنتصر للروم ، وعدى ولقيط بن يعمر الإيادى والأعشى شاعر ربيعة الذين عدَّهم هنا من شعراء شرق الجزيرة . وطبعى أن ينتصروا للفرس الذين كانوا يجاورونهم ويمدون نفوذهم على الحيرة والمناذرة والقبائل الشرقية . وذكر هنا بعض مانظمه الشعبيون في العصرين الإسلامى والعباسى من أشعار يفتخرون فيها على العرب ، وهى أشعار صحيحة النسبة إلى قائلها ، وتخرج عن موضوع الانتحال الخاص بالشعر الجاهلى . وتشكك فيما ضمنه الجاحظ كتابه الحيوان

من شعر جاهلي كثير يدل به على دقة معرفة الجاهلين بعلم الحيوان عصبية لهم .  
 وبالحاظ غير عربي ، وأيضاً فهو ينفي عنهم المعرفة الدقيقة بالحيوان قائلًا في الجزء  
 السادس من كتابه إن معارفهم فيه أولية ، وإنهم إنما أكثروا من الحديث عنه في  
 أشعارهم لأنه كان منشوراً في جزيرتهم أمام أعينهم وأبصارهم . وإذن فما قاله طه حسين  
 عنه الشعوية لا يتَّجه ، ومثله ما قاله عن القصص والسياسة ، وحتى ما قاله  
 في الدين سبقه القدماء إلى قوله والتشكيك فيه . وبالمثل حديثه عن الرواة الوضاعين  
 أمثال حماد وخلف الأحمر ، فهو يردد في هذا الحديث ما ساقه ابن سلام وغيره من  
 اتهام لهم ومن رد لروايتهم الكاذبة . وطه حسين في مناقشته لكل هذه الأسباب  
 التي أدت إلى كثرة الوضع للأشعار - في رأيه - على ألسنة الجاهلين يستضيء  
 في الأجزاء الصحيحة منها بما نص عليه الأسلاف ، وغاية ما في الأمر أنه يتسع  
 بطعنه ونقده وتجريحه لرواية الشعر الجاهلي ذاهباً مذهب التعميم . وكان القدماء  
 أكثر دقة من الوجهة العلمية الخالصة حين وقفوا بالاتهام عند الجزئيات ، وطبقوه  
 تطبيقاً واسعاً تارة وتطبيقاً ضيقاً تارة ثانية ، بحيث استطاعوا أن يستخلصوا من  
 الشعر الجاهلي قصائد وأشعاراً ودواوين صحيحة وبحيث زيفوا منه كثيراً جداً ،  
 وخاصة ما دار في كتب السير والقصص والأخبار ، وقد تتبعوا الرواة وفحصوهم  
 واحداً واحداً ، ونصوا على الوثيق الذي لا يرقى إليه شك وعلى المتهم الذي  
 تحيط بروايته الريب والظنون .

ويخرج طه حسين إلى الكتاب الرابع ، وهو يتحوّل به إلى دراسة تطبيقية لبيان  
 الوضع في شعر نفر من شعراء اليمن وربيعة ويبدأ بدراسة شعر امرئ القيس  
 مبيّناً أنه موضوع كله لسبب طبيعي ، وهو أنه يعني وشعره مضري . ومرّبنا  
 أنه كان حقاً بمعنى الأصل ، غير أنه كان مضري اللغة واللسان والموطن ، إذ هاجرت  
 قبيلته منذ القرن الرابع الهجري إلى الشمال وأقامت في منازل بني أسد بالقرب من  
 تيماء شمالي المدينة ، ولو أنه رجع إلى القدماء لرآهم - كما مرّبنا في غير هذا الموضوع -  
 ينصّون على شعر منحول كثير أضيف إليه ، ويروى عن الأصمعي أنه كان  
 يقول : « كل شيء في أيدينا من شعر امرئ القيس فهو عن حماد الراوية إلا  
 نتقاً سمعتها من الأعراب وأبي عمرو بن العلاء » . ويدرس شعر علقمة الفحل

ويشك في كثير منه، ولو رجع إلى ابن سلام لرآه يكفميه الشك فيه إذ كان لا يثبت له سوى ثلاث قصائد . وبالمثل شك بقوة في شعر عبید بن الأبرص ، ولو رجع فيه أيضاً إلى ابن سلام لوجده لا يثبت له سوى قصيدته : « أقفر من أهله ملحوبٌ » مع قوله فيه : إن شعره مضطرب ذاهب . وعلى هذا النحو لو أن طه حسين استقصى في هذه الدراسة التطبيقية لشعراء اليمن وربيعه نتائج فحص القدماء لهم ولرواية أشعارهم لأغناه ذلك عن كثير من وجوه الانتهاك وسهامه التي صوّبها إلى الشعراء المذكورين وأضرابهم . وفي ذلك ما يدل بوضوح على أن توثيق القدماء للشعراء الجاهلي وروايته لا يزال أدق من صنيع المحدثين ، فقد أخضعوهما لفحص علمي شديد ، استطاعوا من خلاله أن يجرحوا طائفة من قصائده وروايته تجريحاً لا مطعن فيه ولا منفذ لكي يرده باحث محدث ، إلا أن يذهب إلى تعميمات ، أو يصدر عن أحكام ذاتية لا تؤيدها أدلة وبراهين صحيحة سديدة .

ويعضى طه حسين إلى الكتاب الخامس الذي قصره على شعراء مضر ، ويسلم بأنه كان هناك شعر مضرى جاهلي ، غير أنه يعود فيذكر أن كثرته ضاعت وأنه لم يبق منه إلا قليل مضطرب مختلط ، ويقول إنه دخله انتحال كثير حتى لم يعد من الممكن تخليصه وتصنيفه ، ويرفض أن يعتمد الباحث في ذلك على دراسة أسانيده ورواته . ويحاول أن يضع مقياساً جديداً للثبوت من صحته ، وما يلبث أن يهتدى إلى مقياس مركب من خصائص فنية يشترك فيه طائفة من الشعراء مؤلفين للمدرسة واضحة المعالم ، وهي تضم في رأيه أوس بن حجر وتلميذه زهير بن أبي سلمى وتلميذه كعباً ابنه والحطيئة ، فإن لهذه المدرسة من الخصائص الفنية المشتركة ما يدل على صحة شعرها وخلوها من الوضع والانتحال . وهي مدرسة لفته إليها ما وجده في الأغاني وغير الأغاني من قول القدماء إن زهيراً كان يروي عن أوس شعره وإنه لقرن أشعاره راوية من بيته هو كعب ابنه وراوية من غير بيته هو الحطيئة . ولكن القدماء حين عينوا هذه المدرسة لم يسلموا لها بصحة أشعارها كما صنع طه حسين ، فقد أخضعوها للامتحان . أما أوس بن حجر فنصّوا على أن شعره اختلط بشعر ابنه شريح ، كما اختلط بشعر عبید

ابن الأبرص . وأما زهير فقد مرَّ بنا أن ديوانه رُوي روايتين مختلفتين : رواية بصرية في ثمان عشرة قصيدة ومقطوعة ، ورواية كوفية في أكثر من أربعين قصيدة ومقطوعة ، وبذلك أضافت الرواية الكوفية زيادات كثيرة ، وشك القدماء في غير قليل منها ، ونفس الرواية البصرية شك الأصمعي في ثلاث من قصائدها . وكأن القدماء كانوا أكثر تشدداً من طه حسين في قبولهم ورفضهم لأشعار أستاذه . تلك المدرسة : زهير وأوس ؛ وبالمثل أنكروا بعض الأشعار المضافة إلى كعب والحطيئة المخضرمين . ولعل في ذلك ما يدل على أن مقاييسهم كانت شديدة الدقة بالقياس إلى مقاييس المحدثين ، وهي مقاييس لا تفضي إلى تعميمات ولا إلى افتراضات وكان حربياً بطه حسين ومرجليوث أن يستقصيا نقدهم لرواية الشعر الجاهلي وتجريحهم لما جرَّحوه وطعنوا فيه من قصائده ، إذن لأفادنا دراسة الأشعار الجاهلية فوائد علمية قيمة .

وقد يكون من الطريف أن نذكر هنا نقد « قلهوزن » المستشرق الألماني المعروف لروايات الطبري وطريقته العلمية في استخلاص الصحيح منها ونفي الزائف ، وهي روايات لا تتصل بالشعر وإنما تتصل بالأخبار والتاريخ في العصر الإسلامي على نحو ما يلقانا في كتابه « تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية » وقد نقله الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريده إلى العربية . ونراه يفحص روايات الطبري فحصاً علمياً دقيقاً ، وعادة يسوق الطبري في الحادثة روايتين أو روايات عدة للمقارنة واستخلاص الحقيقة التاريخية ، وعرف « قلهوزن » ذلك فانتفع به أكبر انتفاع في تحليل الحوادث وتبيين تفاصيلها . ونسوق مثالا واحداً هو فرار عبيد الله بن زياد حاكم البصرة والعراق إلى الشام بعد موت يزيد ابن معاوية خوفاً على نفسه ، لما كان من قتل الحسين حفيد الرسول عليه السلام . ويروي « قلهوزن » أولاً ما ساقه أبو عبيدة من الخبر في ذلك ، وأنه حين وصلت عبيد الله الأنباء بوفاة يزيد وأن الناس في الشام مختلفون فيمن يتولى أمرهم بعده راودته فكرة الاستيلاء على الحكم فجمع أهل البصرة وخطب فيهم معرضاً بثلب يزيد ومشيراً إلى أنه يرضى من يرضونه لدينهم وجماعتهم حتى يجتمع أهل الشام على خليفة جديد ، فإن رضوا عنه دخلوا فيما دخل فيه الناس وإلا استقاروا

بأمرهم. فقالوا له إنك أقوى الناس على ذلك وبايعوه ، حتى إذا خرجوا جعلوا  
 مسحون أكفهم بالباب والحيطان ، ولم يلبثوا أن نبذوا طاعته وثاروا عليه . وكان  
 أول ثائر سلمة بن ذؤيب التميمي الذي دعا لبيعة ابن الزبير العائد بمكة ، وتبعه  
 كثير من قبيلته تميم . واتسع الفتق على الراق ، فخاف عبيد الله على نفسه والتجأ  
 إلى الأزد وسيدهم مسعود بن عمرو العتكي لحمايته من ثورة تميم . وبذلك  
 أصبح أهل البصرة بدون أمير ، واختلفوا فيمن يؤمّرون عليهم ، وتمّ اختيار  
 هاشمي قرشي هو عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الملقب  
 ببيبة ، ودخل بيبة قصر الإمارة سنة ٦٤ للهجرة . وحدث أن قام نزاع بين بعض  
 أنصاره وبعض بني بكر وسيدهم القديم مالك بن مسمع وقتل تميمي بكرياً ،  
 فثارت بكر كلها وهبت لمحاربة تميم ، وطلب سيدهم الجديد أشيم بن شقيق إلى  
 الأزد أن يجددوا الحلف الذي كان قد انعقد بينهم وبين قبيلته ويسيروا معهم .  
 واشترط الأزد أن يكون الرئيس على الجميع سيدهم مسعود بن عمرو ، فقال  
 لعبيد الله بن زياد سراً معنا حتى نعيدك إلى دار الإمارة ، ولكن عبيد الله خاف  
 على نفسه ، وأرسل غلماناً له مع مسعود ليأتوه بما تنتهي إليه الأمور . وانتهى مسعود  
 إلى المسجد فدخله وصعد المنبر ، وأبى بيبة أن يتعرض له . ولكن تميمًا ثارت ،  
 وثار معها موالها من الأساورة وفي مقدمتهم « ماه أفريدون » . ويذكر « فلهوزن »  
 هنا رواية إسحق بن سويد وما حكاه من بلاء « ماه أفريدون » وقومه من الأساورة في  
 القتال إلى جانب تميم ، ودخول تميم المسجد ومسعود على المنبر وإنزاله وقتله .  
 ويروي « فلهوزن » عن أبي عبيدة أن عبيد الله بن زياد فرّ بعد مقتل مسعود حاميه  
 إلى الشام . وتتطور الأمور ويوشك الطرفان أن يدخلوا في حرب ميرة ، غير أن  
 حصافة الأحف سيد تميم تنقذ الناس من الكارثة ، إذ يخطب فيهم مخوفاً من سوء  
 العواقب وعارضاً أن تدفع تميم ديات القتلى من قبيلتي الأزد وبكر ، وتستجيب القبيلتان  
 بعد لأي ، حتمًا للدماء .

ويتوقف « فلهوزن » ليصحح رواية أبي عبيدة في بعض المواضع مستعيناً بروايات  
 مختلفة لرواة آخرين ، فلم يكن هروب عبيد الله بن زياد إلى الشام بعد مقتل سيد  
 الأزد ، إذ تدل أبيات للهيم بن الأسود رواها الطبري في الجزء الثاني من طبعة أوربا

ص ٤٦٣ على أن مسعوداً هو الذى مكن عبيد الله بنفسه من الخروج إلى الشام ، وهو ما يرويه أيضاً وهب بن جرير فى ص ٤٥٦ من نفس الجزء، وكذلك يرويه عوانة فى ص ٤٦١ قائلاً إن عبيد الله ذهب إلى الشام فى منتصف جمادى الثانى، على حين قُتل مسعود فى شوال أى بعد نحو ثلاثة أشهر. وإذن فلم يكن عبيد الله حاضراً فى تلك الحوادث ولا اختير للبصرة أميراً وهو لا يزال فيها، إنما حدث ذلك - كما يروى عوانة - فى ص ٤٦٣ بعد قتل مسعود وحسّم النزاع بين بكر والأزد من جهة وتميم من جهة ثانية ، إذ حاول الناس أن يجتمعوا على أمير ، فاجتمعوا على عبد الملك بن عبد الله بن عامر القرشى ، ثم أقرروا ببسة ، إلى أن دخلت البصرة فى بيعة ابن الزبير بعد ثلاثة أشهر ، وعيّن عليهم والياً من قبله . ويقول « فلهوزن » إن عوانة روى فى ص ٤٦١ أن عبيد الله بن زياد حين هرب استخلف مسعوداً على البصرة ، مما يوضح لماذا ذهب مسعود إلى القصر وإلى المسجد ، فهو خليفة عبيد الله ابن زياد . وبذلك يصحح « فلهوزن » رواية أبي عبيدة مستعيناً برواية عوانة التى تتفق ومنطق الحوادث التى تؤيدها رواية وهب بن جرير وأبيات الهيثم بن الأسود . على أنه يعود فيخطئ رواية عوانة فى ص ٤٦١ التى تقول إن رجلاً من الخوارج الذين انضموا إلى تميم هو الذى قتل مسعوداً ، لأن الخوارج كانوا فى حرب مع أهل البصرة ، وقد اضطروا ببسة للتنازل عن الإمارة لأنه لم يسارع إلى حربهم ونزاهم ، ولذلك يرجح « فلهوزن » الرواية بل الروايات القائلة بأن الأساورة بقيادة ماه « أفريدون » هم الذين قتلوا مسعوداً . ويقول إن رواية المدائنى فى ص ٤٦٥ حاسمة فى ذلك ، إذ قال إن الأزد هم الذين زعموا أن الأزارقة الخوارج قتلوا مسعوداً ، حتى يحموا عن أنفسهم عارقتل موالى تميم من الأساورة لأمرهم ويسدّ رأوا ما اتهموا به من القعود عن الأخذ بثأره من تميم وقبول ديته . ويلاحظ فلهوزن أن قول عوانة فى ص ٤٦١ بأن الخوارج الذين قتلوا مسعوداً كانوا يسكنون عند نهر الأساورة يتمّ عن عدم اطمئنانه إلى ما ذكره من قتلهم إياه .

وواضح كيف نقد فلهوزن روايات هذا الحادث مقارناً بينها مستخلصاً منها الرواية الصحيحة، ومنحياً عنها الروايات الزائفة. ويكثر فى كتابه هذا النمط الرائع من المقارنة بين روايات الأخبار والأحداث واستخلاص الصحيح منها.

ولعل في ذلك ما يصور أهمية المنهج الذى اتبعه الطبرى في جمعه بين الروايات المختلفة في كل حادث وكل خبر ، فهو لم يجمع بينها عشياً أو إطالة في كتابه ، وإنما جمعها ، لأنه عرف ببصيرته النافذة أنها مصادر متعددة ، من واجب أمثاله من المؤرخين أن يضعوها تحت أعين الناس ، ليتبينوا الصادق منها والكاذب والوثيق وغير الوثيق ، وليصححوا بعض الجوانب في الحادث أو الخبر ، وليقيموا أركانه جميعاً على أسس وطيدة .

وهذا نفسه هو الذى دفع صاحب الأغاني إلى أن يذكر الروايات المتعددة للخبر الواحد من أخبار الشعراء التى يسوقها في شكل سيول متلاحقة ، إذ يريد من قارئه أن يقارن بين الروايات لينفذ إلى معرفة الرواية الصحيحة منها عن بيئته ، وتصور ذلك عنده من بعض الوجوه دراسة ما ساقه عن مقتل حُجْر أبي امرئ القيس ، فقد ذكر في ذلك أربع روايات متقابلة ، أما الأولى فرواها عن هشام بن الكلبي ؛ إذ زعم أن بنى أسد كانوا يؤدون لحجر أميرهم الكندي إناوة كل عام ، وحدث أن أرسل إليهم جُباته ذات مرة يحملونها إليه ، فلقوهم لقاء منكراً وردوهم رداً عنيفاً . فسار إليهم في جيش كثيف من قبائل ربيعة وقيس وكنانة ، لتأديبهم ، فألقوا له عن يَد صاغرين مستسلمين ، حتى إذا أصبح سادتهم مِلْكَ يده أخذ يقتلهم بالعصا - فَسُمُوا عبيد العصا - واستباح أموال القبيلة ونفاها من ديارها في جنوبى وادى الرَّمَّة بالقرب من تيماء إلى تهامة ، وألقى القبض على سيدهم عمرو ابن مسعود وشاعرهم عبيد بن الأبرص ، وما لبث عبيد أن أنشده قصيدة يستعطفه بها ، وفيها يقول :

أنت المليكُ عليهمُ وهمُ العبيدُ إلى القيامةِ

وتأثر حُجْر ، وعفا عن القوم ، ولكن نفوس بنى أسد انظوت على الانتقام ، حتى إذا أصابوا منه غيرةً قتلوه في قُبْتته ، ونهبوا ما كان معه من أموال . أما الرواية الثانية فرواها أبو الفرج عن أبي عمرو الشيباني ، وهي تزعم أن حُجراً ملكه الفرع والخوف من بنى أسد ، فاستجار ببعض التميميين لأهله ، ومضى هو فلجأ إلى قوم من بنى سعد بن ثعلبة ، غير أن علباء بن الحارث الأسدي كان يتعقبه ، وما زال يرصده إلى أن غافله وقتله . والرواية الثالثة رواها أبو الفرج عن

ابن السكيت ، وهي تذكر أن حُجراً أقبل ذات يوم على بنى أسد ، وكانت قد ساءت ولايته فيهم ، فأجمعوا على إعلان الحرب عليه ، حتى إذا اقترب منهم تقدم إليه بعض شجعانهم فقتلوا مَنْ كانوا في مقدمة ركبهِ وسَبَّوا جواريه ، وقتلهم حُجراً وسرعان ما أسروه ، ولم يلبث أحدٌ فتيانهم أن قتله . أما الرواية الرابعة فرواها أبو الفرج عن الهيثم بن عدى ، وهي تذكر أن حُجراً استودع بعض التميميين أهله وتحول عن بنى أسد فأقام في عشيرته كئيدة مدة ، وجمع لبنى أسد منها جموعاً كبيرة ، وأقبل مُدلاً بمن معه وسمعت بذلك بنو أسد ، فصمّموا على الحرب ، فإما عيش كريم ، وإما موت كريم ، ولقوا حُجراً وقد أمروا عليهم عكباء بن الخارث ، واقتتل الطرفان قتالاً عنيفاً ، وأهوى عكباء على حُجراً بسيفه فطعنه طعنة قاتلة ، وانهمزت كئيدة وانهمز معها امرؤ القيس بن حجر ، إذ قرّ على فرس له شقراء لا يلوى ، تاركاً وراءه أهل بيته بين قتيل وأسير ، وأخذ بنو أسد جوارى حُجراً ونساءه وساقوا كثيراً من الأموال والغنائم . وبالمقارنة بين هذه الروايات الأربع تتضح الرواية الصحيحة ، أما الرواية الأولى فهي رواية ابن الكلبي وهو وضاع كبير ، مما يؤكد أنها غير صحيحة ، ونفس القصيدة التي ساقها فيها ضمنها بيتا ذكر فيه يوم القيامة الذي يتردّد في القرآن الكريم ، مما يشهد بأن القصيدة والخبر الذي جاءت فيه موضوعان جميعاً ، إذ من أين لعبيد الجاهلي الوثني الذي عاش قبل الإسلام بنحو ثمانين عاماً معرفة يوم القيامة يوم العرض على الله والحساب والثواب والعقاب . والرواية الثانية بدورها بعيدة لارتحال أسدى وراء حُجراً وقد تحول يستجير بالقبائل وما زال يتعقبه حتى قتله في بنى سعد بن ثعلبة غيلة . والرواية واضحة التكلف والتلفيق . ومثلها الرواية الثالثة في التلفيق والتكلف ومخالفة منطق الحوادث جملة . والرواية الرابعة هي أوضح الروايات تمثيلاً مع هذا المنطق ، فبنو أسد قد ثاروا على حُجراً ، فقاتلهم هو وعشيرته الكندية ، غير أنه هُزم هزيمة نكراء ، وخسر صريعاً يتضرج في دمه ، ولم تقم بعد ذلك لإمارة كئيدة في شمالي الجزيرة قائمة . ويؤكد هذه الرواية ما ذُكر فيها من أن امرأ القيس كان مع أبيه في تلك المعركة يقاتل بنى أسد ، حتى إذا علت كفتهم ولم يعد من الفرار بُدّ وليّ على وجهه . وإنما كان ذكر ذلك في الرواية تأكيداً لها وتوثيقاً ، لأننا نجد عبيد بن الأبرص شاعر بنى أسد حينئذ يردّد في أشعاره أن امرأ القيس كان

حاضراً المعركة ووليَّ هارباً على فرسه حين أحدق به الموت من كل جانب، ويتهدده ويتوعده بسوء المصير إن هو فكر في أخذ ثأره وحرب قومه . وبذلك تسقط الروايات الثلاث الأخرى ، وليس ذلك فحسب ، بل أيضاً تسقط كل الأخبار والروايات التي رواها أبو الفرج في الأغاني عن ابن الكلبي مما يتصل بطرد حجر لابنه أنفة من شعره الماجن وما يقال من أن امرأ القيس جاءه الخبر بمقتل أبيه وهو بدمون في اليمن، وكل ما يطوى في ذلك من أشعار وأمثال . وبالمثل يسقط الخبر الطويل الذي رواه ابن قتيبة عن طرد أبيه له بسبب غزله بابنة عمه فاطمة يوم الغدير بدارة جلجل ، وما قيل من أنه سلمه إلى مولى له ليقتله ويأتيه بعينيه ، فأتاه بعينى جؤذر ، وندم حُجْر فعرّفه الحقيقة على حين مضى امرؤ القيس يتنقل مع أخلاط من الشذاذ بين أحياء العرب يصيدون الوحش ويلهون ، حتى إذا كان في دمّون جاءه نعيّ أبيه . فكل ذلك تنفيه رواية الهيثم بن عدى . وأشعار عبيد التي تؤكد أنه كان حاضراً معركة أبيه مع بنى أسد . ولعل في ذلك كله ما يوضح دقة القدماء في رواياتهم المتعددة للخبر الأدبي وغير الأدبي ، حتى يستخلص القارئ لنفسه الرواية الصحيحة أو قل المصدر الصحيح مزيفاً غيره من المصادر غير الوثيقة .

ومرّ بنا في نقد القدماء للمصادر كيف أنهم كانوا متنبهين في قوة لذوى الأهواء وذوى العصبية المذهبية وهو تنبه ينبغى بدورنا أن نستضيء به في نقدنا للمصادر القديمة ومدى إفادتنا منها وانتفاعنا بها ، وهل من شك في أنه ينبغى أن نحتاط لإزاء الذهبي في تاريخه الكبير وما به من تراجم للحنفية والشافعية والمالكية وأيضاً ما به من تراجم للأشعرية ، وبالمثل ينبغى أن نحتاط لإزاء كتب الشيعة الغالين حين يترجمون أو يتحدثون عن بعض أهل السنة ، بل نفس من يسلكونهم في التشيع ينبغى أن نحتاط لإزاءهم ، فقد يسلكون مثلاً أبا نواس لبيت أو بيتين قاهما عرضاً في مديح الرسول عليه السلام أو في بعض آله . ومن هذه الناحية نجدهم يَدْخُلون في التشيع كثيرين من الشعراء الذين لم يُعْرَفُوا بتشيع ، ولا نقلت عنهم المصادر الأدبية الصحيحة شعراً شيعياً .

ولعل في هذا ما يلفتنا إلى الاحتياط لإزاء المصادر الشيعية التاريخية، مثل تاريخ يعقوبى والديثورى في الأخبار الطوال وكتابات المسعودى في مروج الذهب وغيره؛ إذ لا بد أن يُراجع الباحث ما يروونه في الأحداث الشيعية على مصادر أخرى غير شيعية .

## الملحوظات والاقتباسات

من المفروض أن يتخذ الباحث بطاقات يدوّن عليها بإيجاز ما يراه نافعا في المصادر التي يقرأها مما يفيد بحثه . أما تدوينها كاملة فإنما يكون في البحث نفسه ، ومن المهم ألاّ يشغل بطاقات بحث إلا بما يتصل به مباشرة ، وإلاّ تكاثرت البطاقات ولم يعد من الممكن تخليص المهم منها من سواه إلا بصعوبة ومشقة . وهناك من ينهضون ببحوث دون استخدام بطاقات ، وإنما يستخدمون كراسات ، وفائدتها أقل بكثير من فائدة البطاقات المنفصلة التي يمكن تنسيقها على أساس معجمي أو أي أساس آخر . ومن الواجب ألا يتهاون الباحث في تسجيل الملاحظة التي تصادفه في بعض المصادر ، متكلا على ذاكرته ، لأن ذاكرته قد تخونه ، وقد يذكر الملاحظة وينسى المصدر الذي قرأها فيه . وينبغي أن يذكر مع الملاحظات المصادر التي تحتويها وصفحاتها سواء أكانت كتباً أم مقالات في بعض المجالات ، وإذا كان لمؤلف الكتاب كتب مختلفة حسن أن يذكر اسم الكتاب الذي أخذت منه الملاحظة ، أما إذا لم يكن للمؤلف سوى كتاب واحد فلا مانع من أن يذكر اسمه مكتفياً به .

وعادة تنظّم البطاقات في مجموعات ، ويحسن أن تكون لها ألسنة صغيرة وعليها عنوانات المصادر لسرعة الفائدة منها . وليس هناك ترتيب واحد يتحمّم الأخذ به في تنظيمها ، فقد ترتّب ترتيباً موضوعياً ، وقد ترتّب وخاصة في العصور الأدبية ترتيباً زمنياً . والأولى أن يوضع منهج واضح للبحث يوزع فيه على أبواب وفصول أو فصول فقط ، وترتّب البطاقات حسب الفصول فلكل فصل بطاقاته ولكل مجموعة فصول في باب بطاقاتها الخاصة التي تشير دائماً إلى المصادر المستقاة منها . ومن الممكن أن تُجعلَ إشارات للبطاقات نفس الأشخاص التي تحتويها الفصول ، أو نفس الموضوعات وتوضع معها المصادر واضحة .

ويبدو أن أسلافنا كانوا يعرفون من قديم نظام البطاقات معرفة جيدة ، وهل يستطيع الإنسان أن يتصور كتاباً مثل الحيوان للجاحظ صنّف دون استخدام

البطاقات في جمع مادته ؟ وكثير من الكتب بعده وخاصة المطولة الواسعة يتضح فيها أثر استخدام البطاقات دون جدال . وقد دأبوا - فيما دأبوا - على تدوين الملاحظات التي جمعوها من بطون الكتب في مصنفاتهم ولم يكونوا يعرفون الطريقة التي نتبعها اليوم من ذكر الجزء والصفحة ، فالتزموا أن ينقلوا الاقتباسات عن المصادر السابقة كاملة ، كما التزموا أن تكون بنفس صيغتها ونفس ألفاظها وحروفها ومن خير ما يصور ذلك كتاب المغرب لابن سعيد الذي يتردد فيه ذكر المصادر ، والأخذ عنها أخذاً مطرداً . وكانوا إذا عمدوا إلى تلخيص الاقتباس أشاروا إلى ذلك بمثل : « يقول المؤلف ما معناه » . وكانوا يبدعون الاقتباس بمثل : قال ونحوها . على أن ابن سعيد يذكر الكتاب ووراءه الاقتباس مباشرة دون فصل بمثل قال ، وبالمثل نراه لا يضع أى علامة للدلالة على انتهاء الاقتباس . وقد يكون ذلك راجعاً عنده إلى أنه يسوق أحياناً كل ما في الترجمة من كتاب معين فلا يجد ضرورة وقد ذكره أن يشير إلى أنه انتهى من النقل منه . ولكن الغالب أنهم كانوا يصرون بانتهاء الاقتباس بمثل : انتهى . أو انتهى ما ذكره . أو والحمد لله أمر الله الموفق . أو والله أعلم . أو إلى ههنا ، ونحو ذلك : والأكثر يستخدمون كلمة : « انتهى » وحدها ، وقد يرمزون إليها بالحرفين : ا . ه .

أما اليوم فالمصنفون ينصون على بدء الاقتباس بمثل قال ونحوها ، ثم يتلونها بعبارات التنصيص : « حتى إذا فرغوا من الاقتباس أنهوه بها هكذا : » . وينبغي ألا يُفرض الباحث في كثرة الاقتباس من المصادر ، لأن ذلك يوحى بأنه يعطل تفكيره ، وأنه يستخدم تفكير سواه ، دون أن يتحمل بنفسه عبء البحث والدراسة . وأيضاً ينبغي إذا جلب اقتباساً إلى بحثه ألا يمتدّ به إلى أكثر من صفحة مهما تكن قيمته . إن واجبه أن يعين المطلوب منه الذي يحتاج إليه ببحثه ويترك ما عداه مما قبله وما بعده ، حتى لا يجور على بحثه ويدعه في أيدي غيره من الباحثين السابقين ، وكأنه وخاصة حين يكثر من الاقتباسات الطويلة كثرةً بأيديهم يتقاذفونها . وحقاً يحتاج ذلك ضرباً من الخبرة ليميز الباحث في الاقتباس المنقول بين المهم والأهم وما لا أهمية له . وينبغي أيضاً على الباحث الناشئ ألا يكرر نصاً مقتبساً في بحثه ، بل إذا ذكره في موضع امتنع من ذكره ثانية ، إلا

أن يشير إليه فحسب إشارة مقتضبة . وياقانا كثيراً عند الباحثين المبتدئين إذا بحثوا شاعراً أن يكرروا الاستشهاد ببعض أشعاره في مواطن مختلفة ، وهو يدل - فيما يدل - على أنهم غير متيقظين في بحثهم ، وكأنهم لا يعرفون ما تقدم منه ولا ما يذكرونه سابقاً وما يذكرونه لاحقاً . ومن أسوأ الأشياء أو من أشدها سوءاً أن يسبق الباحث اقتباساً لا يرتبط بكلامه ارتباطاً دقيقاً ، وكأنه يريد أن يدل على قراءته لمصدر من المصادر ، وأولى به ألا يقحم مثل هذا الاقتباس الذي يضعف التسلسل المنطقي في كلامه .

وإذا كنا نطلب في الاقتباس دقة النقل كما طلبه الأسلاف فإننا نعمم ذلك في النقل من المصادر القديمة وفي الترجمة عن المصادر الأجنبية . وإذا ترددنا في ترجمة مصطلح وضعناه بجانب اللفظة التي تؤديه في حروفه اللاتينية . ويكثر في مصادرنا القديمة غير المحققة الغلط والخطأ بسبب التصحيف أو التحريف ، ويحسن أن نتبع الكلمة المغلوطة أو المصحفة التي لم نستطع قراءتها قراءة صحيحة بكلمة ( هكذا ) بين قوسين على هذا النمط . وإذا حذف الباحث كلمات في وسط الاقتباس أو في أثناء الترجمة كان من الواجب أن يدل على ذلك بوضع نقط هكذا . . . حتى يعرف القارئ أنه حذف من الأصل بعض كلمات ، طلباً للإيجاز .

## ٧

### الهوامش والحواشي

لم يكن أسلافنا يعرفون نظام الهوامش ، إنما كانوا يعرفون نظام الحواشي ، إذ كان يوجد بياض أو فراغ على جوانب الصفحة يمكن من كتابة بعض تعليقات . وعادةً لم يكن يكتبها المؤلفون أنفسهم ، إنما كان يكتبها بعض العلماء الذين يقرءون الكتاب ، وكثيراً ما نراهم يذكرون قبلها كلمة تدل عليها مثل « ههنا لطيفة » أو « فائدة » أو « تنبيه » . وكان يحدث كثيراً أن يُدخل بعض النساخ هذه الحواشي في متن الكتاب ، وخاصة إذا لم ينبّه المعلق عليها بكلمة « فائدة » ونحوها ، وقد يصبح تخليص ذلك من المتن صعباً . وكانت الحاشية عادة تمتد سطوراً غير قليلة ، فهي

ليست مثل الهوامش الحديثة تحمل إشارة إلى مصدر من المصادر، وإنما هي تعليق كثيراً ما يطول .

وقد ساعدت المطبعة المؤلفين على استخدام الحواشي والهوامش جميعاً . أما الحواشي فهي لا تزال يراد بها إلى التعليق وبسط فكرة في المتن ، وقد يُذكر معها اسم مصدر أو أكثر وقد يُسقلُ من مصدر اقتباس طويل . وبعض المؤلفين يعمدون كثيراً إلى صنع هذه الحواشي ، وكأنهم يرون أنهم إن ذكروها في المتن أحدثت فيه خلخلة ، وخاصة حين تتحدث عن بعض الأشخاص أو عن بعض الموضوعات التي عرض لها المؤلف في بحثه . ولعل هذا ما يجعلنا ننبه إلى الخذر في استخدامها ، فينبغي ألاّ يعتمد إليها الباحث دائماً ، إنما يعتمد إليها عند الضرورة الصحيحة وحين لا يستطيع أن يُدخل ما تحتويه في تضاعيف كلامه . وعلى كل حال ينبغي ألا تأخذ صورة معلومات أساسية تضاف من حين إلى حين ، وكأن الباحث فاته أن يسوقها في ثنايا كلامه . إن الغرض منها إنما هو التوضيح لإضافة معلومات جديدة فاتت الباحث ويريد أن يسجلها ، أو كأنما عزّ عليه أو صعب أن يدمجها في متن الكلام . ومعنى ذلك أن تكون ذات صلة وثيقة بأفكار المتن ، وإلا بدا كأنها استطرادات لا يحتاجها البحث ، وبدلاً من أن تؤكد تضعفه وتُخلخله خلخلة شديدة .

وقد أصبحت الهوامش جزءاً لا يتجزأ من البحوث الحديثة ، ويراد بها بيان المصادر التي استخدمها الباحث في بحثه وكأنها مستنداته في الدراسة ، فهو يقدمها للقارئ ، وكأنما يقدم أدلته وبراهينه على ما يسوق من أفكار ، واضعاً تحت بصره جميع مصادره ، ليراجعها فيها إن شاء ، وليبين له كيف كوّن بحثه ، وكأنما يريد أن يشركه معه في الدراسة ، إذ يعرض عليه كل ما قرأه وكل ما اتخذته دليلاً أو حجة على كلامه وكل ما استمد منه أفكاره وآراءه ، حتى يرى القارئ رأى العين كيف جُمع مادة بحثه ، وكيف نسق أدلتها، وكيف اشتق أفكاره . وعادةً حين يذكر المصدر يذكر صفحته بكل دقة . وهناك خطأ يقع فيه بعض الباحثين الناشئين ، وهو أن يجد في بحث سابق له إشارة إلى مصدر ، فيأخذ هذا المصدر عنه ورقم صفحته دون اطلاع عليه أو مراجعة له ، وقد يكون الباحث السابق أخطأ

في ذكر المصدر عن غير قصد ، أو أخطأ في ذكر الصفحة ورقمها . أو قد يكون حدث في أثناء الطبع تحريف في الرقم ، فينقله بتحريفه أو بخطئه فيكون ذلك طامة كبرى .

وأدهى من ذلك أن يعتمد الباحث الناشئ إلى كتاب مزود بكثير من النصوص والمصادر ، فينقل كثيراً منها وقد ينقل معها استنباطات الباحث الذي سبقه ، وبذلك يتضح ضعف بحثه وأنه ليس إلا تردداً لبحث أو بحوث سابقة لا يفيد الدراسات الحديثة الفائدة المرجوة . ومن أجل ذلك ينبغي أن يأخذ الباحث المبتدئ نفسه بغير قليل من العناء ، فلا يدع نفسه عاليةً على غيره من الباحثين السابقين ، بل يحاول أن تكون له تجربته المستقلة مع المصادر وأن تكون له آراؤه الجديدة التي يضيفها إلى الآراء السابقة . وإذا أحسَّ أن موضوعها قد استوفى أدوات البحث عند الدارسين السابقين وأنه لن يستطيع أن يضيف إليهم شيئاً ذا غناء كان من الواجب عليه أن يتعد عنه وألاً يحاول بأى صورة من الصور العمل فيه أو البحث والدراسة .

وبعض الباحثين المبتدئين يستكثرون من الهوامش ، ولذلك ضرران واضحان ، أولهما أن ذلك يعني أن الباحث يحاول أن يدلّ على سعة اطلاعه ، فهو يحشد عشرات المصادر ، وكثيراً ما يؤديه ذلك إلى أن يجمع فيها بين الغث والسمين وما لا قيمة له وما هو قيم ، فتختلط المصادر ، ولا يُعرَف أيها أهم للبحث وأيها لا يتصل به إلا بسبب ضعيف . وأما الضرر الثاني فهو أنه لا يستطيع أن يتبين هو نفسه المصدر الأساسي من المصدر غير الأساسي ، إنما هي حشود أو سيول من مصادر تساق ، سيول تحمل الجواهر والحصباء ، ولا ندرى مدى تمييز الباحث بين النوعين ، ومعنى ذلك أن سعى الباحث الناشئ نحو الإكثار من المصادر قد يجره إلى أوهام العواقب .

ودائماً ليس الغرض من البحوث أن يدلّ الباحث على كثرة ما قرأ من المصادر المتصلة مباشرة بالبحث وغير المتصلة ، وإنما الغرض أن يستنبط من مجموع ما يقرأ قضايا أو أفكاراً جديدة ، وحيداً لو اتسع به ذلك فاستنبط نظرية لم يُسبق إليها ، وذلك هو الغرض الحقيقي من البحث ، أما حين يتحول البحث إلى حشد مصادر ،

منها ما يفيد ومنها ما لا يفيد فإن شخصية الباحث تتضامن ، حتى لتخفى أحياناً عن عين القارئ ، وبذلك يخرج البحث عن غايته ومهمته .

إنه لا بد للباحث حقاً من المصادر ومن الاتساع في القراءة ، لكن لا يستكثر من الهوامش ، وإنما ل ينتخب منها مادة بحثه ، ويشير إليها حين تكون الإشارة ضرورية للبرهنة على ما يقول . ودائماً ما يقوله ينبغي أن يكون نتيجة إحاطة بالمصادر واستقصاء شديد ، وأهم من ذلك أن يكون نتيجة تمثل لها ، فهو يخالطها ويخالط أصحابها صباحاً ومساءً ، ولكن لا يسجلها في شكل سيول متلاحقة ، بل ل يمتثل منها أفكاراً جديدة ، لم يستطع سابقوه في البحث أن يسجلوها أو يدونها . إنه يقرأ ويعكف على القراءة ليستخلص حقائق لم يُسبِقَ إليها ، لا ليقول للقارئ إنني قرأت وأكثر من القراءة واطلعت على كثير من المصادر ، كما تصور ذلك هوامش بحتي ، وإنما ليقول إنني قرأت وأدنت من قراءتي واستطعت أن أصل إلى هذه الفكرة أو تلك ، كما دلّنتي على ذلك المصادر . وهو يسوقها لا للتكثُر بها ، وإنما لتكون شاهدة وبرهاناً بيناً على فكرته أو أفكاره .

وما يدخل في التكثر من ذكر الهوامش والمصادر ما يحاول بعض الباحثين المبتدئين إثباته من أنهم قرأوا كثيراً من المصادر الأجنبية أو المكتوبة بلغات أجنبية ، فإذا هم يحشدونها دون حاجة حقيقية ، أو مع ذكر بعض أفكار بسيطة في النقد الأدبي أو غير النقد الأدبي . وذكُرُ المصادر الأجنبية كذكر المصادر العربية ليس شيئاً يقصد لذاته ، إنما تساق للحاجة وليبيان مصدر فكرة مهمة ذكرها الباحث ، ويريد أن يدل القارئ عليه ، حتى يفيد منه إن رأى الرجوع إليه . وكما أن المصادر العربية لا تساق لغرض التكثر ، كذلك المصادر الأجنبية لا تساق للتكثر وإنما تأتي لخدمة البحث وتأكيد بعض أفكاره وكأنها تحمل في أيديها الأداة الناصعة القوية .

ودائماً الدقة ، الدقة في اختيار المصادر ، والدقة في وضع أجزائها وأرقام صفحاتها بالهوامش ، والدقة في ذكر طبعاتها . وإذا تعددت الطبقات التي يستق منها الباحث مادته لمصدر بعينه كان من الواجب أن يذكر الطبعة كلما

ذكر المصدر حتى لا يختلط الأمر على القارئ . ويحسن أن يضمّن هوامشه شروحا لغوية للأشعار الغريبة في البحث ، حتى يتابعه القارئ فيما يستنبط وفيما ينثر من آراء وأحكام ، وحتى لا يجد صعوبة فيما يقرأ ، ولا عقبه تحول بينه وبين الفهم الدقيق .

obeikandi.com

## خاتمة

تحدثنا في هذا الكتاب عن طبيعة البحث الأدبي ، وهي طبيعة موصولة بالأدب وإثارته للانفعالات في قلوب القراء والسامعين وما يمتاز به من تعدد معانيه بين لغوية وبيانية وموسيقية . وأوضحنا كيف أن اختيار موضوع فيه للبحث يُعدّ عملاً شاقاً ، وأن من واجب الباحثين المبتدئين ألا يلجأوا إلى أساتذة الجامعات لاختيار موضوعات لهم ، فالموضوعات ينبغي أن يهتدوا لها بأنفسهم ومن خلال قراءاتهم الدائبة ، وينبغي ألا يتسعدوا ببحوثهم وأن يعرفوا أنه كلما ضاقت موضوعاتها كانت أكثر صلاحية للبحث ، إذ يستطيع الباحث أن يحيط بأطراف الموضوع ويتعمق في أغواره . ويحسن ألا يأخذ موضوعاً لا تكفّل له فيه أدوات البحث كاملة ، فمثلاً من الخطر أن لا يكون متعمقاً في الثقافات الأجنبية ويدرس أديباً متعمقاً فيها . ومن الخير لكل باحث أن يكون واسع الثقافة بالأدب الغربية ، وكذلك بالأدب العربية وتطورها على مر العصور . ومن الواجب أن يهتم بتنسيق مواد بحثه بحيث ترتب ترتيباً منطقيّاً وبحيث نصبح كأننا بإزاء أدلة منطقية متعاقبة ، يسودها الترتيب الزماني والمكاني . وحتّم " أن تقسّم فصول البحث إلى أجزاء حتى تستبين حدوده ومعالمه ، ويحسن أن يُعفي الباحث الناشئ نفسه من التمهيدات الطويلة ، وأن يكون البحث متلاحماً في فصوله وفي فقره ، وكأنه بناء واحد متكامل . ولا بد من الاستقراء التام ، حتى يسلم الباحث من الخطأ في الأحكام على العصور والشخصيات الأدبية ، ولا بد من الاستنباط الدقيق المدعم بالنصوص والأسانيد ، ولعل شيئاً لا يهدد البحوث كما تهددها الفروض التي لا تسندها نصوص وشواهد بيّنة . والتفسيرات الدقيقة هي قوام البحوث الأدبية وعمادها في العصور وفي الشعراء والكتّاب ، بحيث تقاس أهميتها بحسب ما تحمل منها مما يفيد الدراسات الأدبية فوائدها محققة . ولا بد أن تتوفر للباحثين المبتدئين قدرة بل مهارة في التدقيق الأدبي والتحليل البصير لشخصية الأديب ومذهبه الفني . ولا بد أن تتوفر عندهم دقة العرض وأن يفسحوا لصيغ الاحتمالات ، وأن يتجنبوا الحشو وكل ما يتصل به . ويحسن أن يكون أداؤهم دقيقاً وألاً يستخدموا كلمات غامضة وألاً يتكلفوا في صيغة

ولا صورة أدبية ، وألاّ يستخدموا ألفاظاً غريبة ولا عامية ، إنما يستخدمون أسلوباً واضحاً فصيحاً يروق بتناسقه واستوائه .

والتفكير في مناهج البحث قديم منذ وضع أرسطو منطقته ، وقد استغله العرب . وأضافوا إليه منهجهم في الرواية وعنايتهم الشديدة بالاستقراء والاستنباط والتجربة الحسية . وأفاد منهم فلاسفة الغرب في منطقهم الحديث وما وضعوه من مناهج سديدة . وكان من آثار نهضة العلوم الطبيعية في القرن الماضي أن سيطرت قوانينها ومناهجها على الدراسات الأدبية ، مما أدّى إلى ظهور ما يمكن أن يسمّى بالتاريخ الطبيعي للأدب على نحو ما يلاحظ عند « سانت بيث » ومحاولته أن يضع الأدباء في فصائل كفصائل النبات والحيوان ، وتلاه « تين » فصاغ للأدب والأدباء قوانينه الجبرية الثلاثة : الجنس والمكان والزمان ، وخلفه « برونيتير » فطبّق نظرية النشوء والارتقاء على الأدب وأنواعه . ووصل كثيرون بين الأدب والدراسات الاجتماعية وما تخوض فيه من بحوث في ظواهر المجتمع وطبقاته وأوضاعه الاقتصادية والسياسية مما أدى إلى ظهور مقياس الالتزام بقضايا المجتمع ومشاكله ومدى فاعلية الأديب فيه وتأثيره واحتماله لتبعاته . واستضاء كثيرون في درس الأدباء بالبحوث النفسية الحديثة التي أخذت منذ فررويد تُعنى ببسط عمق كثيرة وتأثيرها في الفنان من مثل عُقْدة أوديب أو عُقْدة حب الأم ، وتبعه كثيرون يتحدثون عن الرجسية ، ونرى العقاد يطبقها على أبي نواس . ويبدئ ويعيد « أدلر » في مركب النقص وخطورة تأثيره في الأدباء ، في حين يضع « يونج » اللاشعور الجمعي بجانب اللاشعور الفردي عند فرويد ، وهو لا شعور يحتفظ في قاعه بطفولة الجنس البشري جميعه . وتُعنى بعض مدارس علم النفس بالبناء الكلي للأثر الفني ، وتُعنى أخرى بالتجربة وتسجيل سلوك المتلقين للفنون . وتنشط منذ القرن الماضي مباحث الفلسفة الجمالية وما يتصل بها من البحث في حقيقة الجمال وقيمه ، ويتجادل النقاد طويلاً في نظرية الفن للفن ، ويظهر كروتشه بمباحثه الفلسفية الجمالية الدقيقة ، ويذهب إلى أن الجمال في الفنون لا يعود إلى المضمون إنما يعود إلى التعبير ، ولذلك ينبغي الفصل بينه وبين المجتمع وحاجاته وضروراته ، ويعارضه كثيرون من فلاسفة الجمال في مقدمتهم : « شارل لالو » و « إيتيان سوريو » . ورددوا نقاد كثيرون منذ أوائل

القرن الحاضر إلى الاعتماد على بيان الانطباعات الذاتية لإزاء الأديب وأعماله ، وهم أصحاب المنهج التأثري أو الذاتي ، ويقابلهم أصحاب المنهج الموضوعي وفي مقدمتهم «اليوت» وهم يعنون بوصل الأديب وأدبه بالتراث الماضي ، مما هيا عندهم لدراسات لغوية وبلاغية طريفة تشبه أكبر الشبه دراسات عبد القاهر الجرجاني . ولعلنا لا نغلو إذا قلنا إن خير منهج ينبغي أن يتبع في دراسة الأدب هو المنهج التكاملي الذي يأخذ بحظ من كل هذه المناهج مفيداً منها جميعاً .

وإذا رجعنا إلى أصول تراثنا العربي وجدنا أقدمها يعتمد على الرواية الشفوية ، مما هيا للتعهد في صور بعض الكتب بتعدد الرواة ، وقد أحاط المحدثون رواية الحديث النبوي بتوثيق شديد لها وللرواة ، طلباً للتحرى الدقيق ، مما جعلهم ينفذون إلى وضع علوم الحديث المختلفة كعلم رجاله وعلم مصطلحه وعلم الجرح والتعديل ، ونفذوا أيضاً إلى بيان طرق دقيقة لروايته ، في مقدمتها السماع والقراءة والإجازة . وبالمثل عنى علماء اللغة والشعر بتوثيق روايتهما على نحو ما يصور ذلك ابن سلام في كتابه « طبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين » وأبو الفرج الأصبهاني في كتابه الأغاني . وكان البصريون أكثر من الكوفيين دقة في التجريح والتعديل ، مما يجعل روايتهم للدواوين أكثر ثقة وصحة . ومن الروايات الوثيقة للدواوين رواية ديوان جرير عن ابن حبيب ورواية ديوان أبي نواس عن الصولى . ومن أطرف صور التوثيق عند القدماء اتهامهم لمعجم العين المنسوب إلى الخليل ، فقد شكوا في هذه النسبة ، وذكروا في ذلك أدلة لاتُدفع . وبلغ من دقتهم أنهم كانوا يذكرون تاريخ نسخهم لأى مخطوطة ، وقد يذكرون تاريخ المخطوطة التي ينقلون عنها . وما يساعدنا الآن على التوثيق ، ما يذكر في مقدمة النسخ أو في تضاعيفها من أسماء أشخاص عاصروا المؤلف وما قد يوجد عليها من أنها موقوفة على طلاب العلم ، وكذلك ما يوجد عليها من أسماء العلماء الذين تملكوها أو قرءوها وما ينقل عنها في كتب تالية من نصوص مختلفة . ودائماً تتخذ نسخة المؤلف أو أقرب فروعها إليها الأصل الذى يُنشر على أساسه الكتاب ، وإذا تعددت نسخه قُسمت إلى عشائر ، لتتوب عن كل عشيرة أمها في التحقيق والمعارضة ، وتُجعل أقدم أم الأصل في النشر . وللأسلاف اصطلاحات

دقيقة تمسكوا بها في المعارضة والمقابلة . ومعروف أنه توجد للدواوين روايات مختلفة ، وينبغي أن يجمع بينها المحقق دون مزج ، وعادة توضع لنسخ المخطوطات رموز تدل عليها ، وكان القدماء يستخدمونها للدلالة على المخطوطات وعلى الأعلام . وتحسن المراجعة على أصول الكتاب وفروعه ، وخاصة إذا حدث محو في أسماء بعض الأعلام أو سقطت بعض الأوراق أو اضطرب نظامها . وإذا أضيفت إلى المخطوطة تعليقات أو حواشٍ وُضعت في هوامشها . ولا بد أن يكون المحقق لكتب التراث على معرفة باصطلاحات القدماء في الخط والكتابة ، وأن يكون شديد التحري فلا يفوته تصحيف ولا يفوته شيء من غلط المؤلف الناشئ من السهو ، أما الغلط الناشئ من التطور اللغوي فليس من حقه تصحيحه . وينبغي أن يقدم لأي كتاب يحققه بمدخل يضع فيه ترجمة المؤلف ترجمة دقيقة مع التعريف بالكتاب ومصادره وقيمه العلمية والأدبية . ولا بد من تقيده بمصطلحات التحقيق والعناية بوضع النقط والترقيم الخارجي والداخلي ، ولا بد من الفهارس وهي تختلف باختلاف الكتب والمصنفات .

وتتنوع المصادر ؛ فمنها ما هو أصيل ومنها ما هو ثانوي ، وكانت الرواية الشفوية أولى المصادر في الحديث النبوي وفي التاريخ والأخبار والأدب واللغة ، ثم ألفت الكتب على أساسها ، ومضوا يعنون في مقدمتها بذكر المؤلفات السابقة على نحو ما نرى في معجم تهذيب اللغة للأزهري ، والمخصص في اللغة لابن سيده ، والدرر في اختصار المغازي والسير لابن عبد البر ، ومعجم البلدان لياقوت ، والبحر المحيط لأبي حيان ، والمغرب في حلسي المغرب لابن سعيد . وعنى الأسلاف عناية واسعة بنقد الرواية والرواة في الحديث وطبقوا ذلك على رواية اللغة والشعر . ونبّهوا طويلاً على ما يدخل الرواية والمصنفات من تزيف أو تجريح بسبب المناقسة والهوى والعصية في المذهب ، على نحو ما يلاحظ بين الفقهاء والصوفية وبعض الحنابلة والأشعرية . وتتسع في عصرنا العناية بالمصادر عند الباحثين وينبغي أن تحيط بالموضوع المدرس إحاطة دقيقة ، وهي تختلف قلة وكثرة باختلاف طبيعة البحث ، فمن يتخذ موضوعاً لبحثه الشعر في عصر كالعصر الأيوبي تتنوع مصادره تنوعاً واسعاً بخلاف من يتخذ شاعراً من شعراء هذا العصر أو جانباً معيناً فيه ، وذلك أجدى

على الباحثين الناشئين . وينبغي ألا يحيل الباحث على مصدر متأخر ويترك مصدراً متقدماً، وكذلك لا يحيل على مخطوطات يملكها بعض الأفراد ، ولا يعنى بموضوع يفتقر إلى لغة أجنبية لا يتقنها . وينبغي أن يتعرف على المصادر بكل ما يمكنه من وسائل . وقد أخضع الباحثون المحدثون رواية الشعر الجاهلي لنقد شديد ، تغلب فيه الفروض والتعميمات ، وأفادوا فوائد جمّة من تعدد روايات الخبر الواحد في الطبرى والأغانى إذ أعانهم ذلك على نقد الروايات وتبين الصحيح منها من الزائف والنفوذ إلى معرفة الرواية الصادقة . وبحق يتوقف الباحثون المعاصرون فى الأخذ عن أصحاب المذاهب شيعة غالين وغير شيعة غالين . ولا بد من تنظيم المواد التى تجمع من المصادر فى بطاقات تذكر فيها الملاحظات والمصادر وصفحاتها بدقة ، وتنقل منها الاقتباسات حرفياً ، مع الامتناع عن تكرارها ، وإنما يشار إليها عند الحاجة . وينبغي ألا يتسع الباحث فى الحواشى اتساعاً يوحى بالاستطراد ، كما ينبغي ألا يستكثر فى الهوامش من ذكر المصادر عربية وأجنبية ، إذ هى لا تأتى لذاتها ، وإنما تأتى شهوداً للبرهنة على ما يسوق من أفكار وآراء .